



Bibliotheca Alexandrina



0013541

٢٧

.. خليل مصابات

# الصحافة مهنة ورسالة



رئيس التحرير أنيس منصور

د. خليل صابات

# الصحافة مهنة ورسالة

الناشر : دار المعارف ١١١٩٠ كورنيش النيل القاهرة ج . م . ع .

## الصحافة

لا يوجد تعريف دقيق للصحافة ، فبعضهم يعتبرها حرفة ، وبعضهم الآخر يعرفها بأنها فن ، في حين يؤكد المثاليون أنها رسالة قبل كل شيء ، وسواء كانت الصحافة فناً أو حرفة أو صناعة أو رسالة أو كل ذلك معاً ، فإنها استعداد طبيعي قبل كل شيء ، فالإنسان يولد صحفياً ، أى أنه يجب أن تتوفر فيه الموهبة أولاً قبل أن يمر بفترة تأهيل أو تدريب . ويخطئ الشاب الذى يعتقد أن حصوله على بكالوريوس أو ليسانس الصحافة سوف يفتح له أبواب المؤسسات الصحفية على مصراعها ، وسوف يوليه أعلى مراكزها . إن الشهادة هى مجرد وثيقة تثبت أن صاحبها درس العلوم الصحفية واجتاز امتحاناتها بنجاح ، ولكن على صاحبها بعد ذلك ، أن يثبت أنه صحنى بالسليقة وأن الدراسة صقلت موهبته وجعلته أهلاً للمهنة البحث عن المتاعب .

الصحافة إذن هى رسالة قبل كل شيء ، ثم موهبة واستعداد وفن وعلم ، وهى المهنة الصحفية (إذا كانت صادها مكسورة) ، وهى مجموعة ما ينشر فى الصحف (إذا كانت صادها مفتوحة) .  
أما الصحيفة فهى نشرة تطبع آلياً من عدة نسخ وتصدر عن مؤسسة وتظهر فى مواعيد منتظمة ، وذات طابع جماهيرى وفائدة عامة . وهى

تنشر الأخبار وتفسرها وتذيع الأفكار وتحكم على الأشياء وتقدم المعلومات بقصد تكوين جمهورها والاحتفاظ به . فوظائف الصحافة هي : الإعلام والتوجيه والتعليم والتسلية . ويضيف بعضهم إلى هذه الوظائف وظيفة خامسة وهي الإعلان . والمفروض ألا تسيطر وظيفة على سائر الوظائف . والصحيفة الناجحة هي التي تعرف كيف تنسق بين كل هذه الوظائف .

## الخدمات التي تقدمها الصحف

إن أكثر من ستين مليون نسخة جريدة تباع يومياً في الولايات المتحدة وكندا ، أى أكثر من عشرين مليار نسخة في السنة . وهذه الكميات من النسخ المباعة هي أكثر بكثير مما يباع من السجائر وشفرات الحلاقة والعلك . إن حوالى تسعمائة مليون دولار تصرف على الصحف في أمريكا الشمالية ، أى ٧٥ مليوناً في الشهر و١٨ مليوناً في الأسبوع ، وهي أكثر مما يتفق على وسائل القراءة الأخرى مجتمعة . ولو أتيح للصحفيين الذين عاصروا نشأة الصحف أو ميلادها أن يعودوا إلى الحياة اليوم ويشهدوا التقدم الهائل الذى حققته الصحف لصعب عليهم أن يصدقوا ما تراه عيونهم . لقد اتسع مجال الخدمات الصحفية بحيث أصبح يشمل كل أوجه النشاط الإنسانى .

فالصحافة تنحصر بالوقائع الهامة ، فتعلن عن موعد انعقاد الاجتماعات ومكانها ومواضيعها ، وتسجل أخبار المواليد والوفيات والزيجات والحقائق الحيوية عن الأحداث العادية . وهي تنبه إلى مواعيد محاسبة الضرائب وإلى موعد تسجيل المواطنين أسماءهم في كشوف الانتخابات . وتعلن عن الانتخابات وتبين مراكز الاقتراع . وتحيط الأهالي والأولاد علماً بموعد افتتاح المدارس وأين ومتى يسجل التلاميذ أسماءهم في مراحل الدراسة المختلفة . وهي تستثير اهتمام الجمهور بالعطلات والأعياد وبرامجها . وتشر مواعيد اجتماعات الجمعيات العمومية المختلفة من سياسية ودينية وثقافية وفنية وغيرها . وهي تعلن عن مواعيد المباريات الرياضية .

إن هذه النشرة الجماهيرية المتغيرة يتم إيصالها حتى باب منزل القارئ ليطلعها متى شاء . غير أن السرعة ، ولاسيما الدقة ، أساسيتان في تجميع الأخبار وتقديمها . هذه الأخبار التي تهتم دائماً بعض الناس .

وفضلاً عن ذلك فإن الصحافة تثقف قراءها وتعلمهم . فهي تعلم التاريخ والجغرافيا والاقتصاد وعلم النفس والسياسة والطب والزراعة والاقتصاد المنزلي والأرصاء الجوية وغيرها . . وخلال أعمدة الصحيفة يتحدث الطبيب عن الأمراض النادرة والعادية ، ويبين طرق الوقاية منها وعلاجها . ورجل الأرصاد الجوية يبشر هؤلاء الذين سيقومون بنزهة خلوية بأن يومهم سيكون جوه صافياً ، وينبئ الزارع بهطول الأمطار وينبئه إلى جمع محاصيله في الوقت المناسب حتى لا تبلف ، فينقذه من

خسارة محقة . وتقدم الصحيفة إلى قارئاتها آخر وصفات التجميل . وتخصص الأعمدة للسلوك الإنساني والأحداث السياسية . ويعد القارئ في العادة بعض النصائح العملية الخاصة بزراعة الحدائق أو بالزراعة عامة . إن مثل هذه الخدمات الهامة التي تقدمها الصحيفة تتطلب دقة في البحث ومقدرة على حسن الانتخاب والتوجيه .

والصحف تبث الحياة في الأخبار . فالأحداث البسيطة يمكن أن يضيئ عليها المحرر الطابع الدرامي بتفاصيل متقنة ذات طعم . والصور الفوتوغرافية للأفراد والجماعات والمناظر والخرائط والرسوم البيانية تجعل الأخبار أقرب إلى الفهم وذات معنى أو مغزى .

وفي أثناء الحروب تقوم وكالات الأنباء والمراسلون الخاصون بوصف البلاد التي تعسكر فيها القوات المحاربة وعادات شعوبها وتقاليدهم . وهكذا يعني قارئ الصحيفة من الرجوع إلى الأطالس أو غيرها من الكتب ليشتبع رغبته في الحصول على معلومات إضافية .

إن الحياة تدب في الأنباء المنشورة في الصحيفة التي تعمل على تقريب الشخصيات المشهورة على الصعيدين القومي والعالمي من قلوب القراء ، وذلك بنشر قصص إنسانية عن حياتهم الخاصة والعامة .

وعندما افتتحت الأمم المتحدة المركز الصحفي داخل مبناها في نيويورك سنة ١٩٥١ ، والذي تكلف مائة مليون دولار ، أعلن رؤساء الدول الذين حضروا حفل الافتتاح أن « دور الصحافة في إعلام الناس



فى أنحاء العالم هو غاية فى الأهمية ، إن كل صحيفة هى دائرة معارف للتاريخ المحلى وللمحركات العالمية .

ولتقديم خدمة على هذا المستوى من الأهمية ، فإنه لابد من بذل قدر كبير جداً من العمل والجهد . إن هذه الأخبار الحيوية لا تقفز إلى أعمدة الصحيفة وتقع فيها من تلقاء نفسها . فلا بد من جمعها وكتابتها ونشرها فى اللحظة المناسبة لتكون موضع تقدير وفائدة .

كما أن الصحافة تؤثر فى رأى العام . ففى أغلب الصحف يدعى الناس للتعبير عن ذواتهم فى الموضوعات التى تهم المجتمع بوجه عام . وخلال المقال الافتتاحى يفسر المحرر أفكار المجتمع الذى يخدمه . فالمحرر يتكلم والقراء يردون عليه . وهكذا يستقبل الجمهور آراء كلا الطرفين . وهذه خدمة ديمقراطية حقيقية نحتاج إلى تفهم وشجاعة ونقاوة ودبلوماسية .

والصحافة كذلك تريد من رفاهة المجتمع . فتقوم الصحيفة بوضع برنامج للمجتمع الذى تصدر فيه وتنظم هذا المجتمع لكى ينفذ هذا البرنامج وتعمل على زيادة نموه ، وتعلن عن مصادر قوته على العالم الخارجى ، وتبين أخطاء المجتمع ونقاط ضعفه لأفراده . فالصحافة تنظم وتعلم وترقى وتثرى . وفى معظم المجتمعات تفسح الصحافة مكاناً من صفحاتها لدعم الحملات التى تهدف إلى زيادة الاعتمادات المخصصة لمشروعات التنمية التى تعود بالخير والنفع على المجتمع .

والصحافة نخدم كما لو كانت مؤسسة شبه عامة . إن الصحافة في  
-ديمقراطيات الليبرالية ليست خدمة عامة تخضع لترخيص الحكومة  
ولسائر اللوائح الأخرى ، ولكنها من بعض الاعتبارات تعمل وكأنها  
خدمة عامة . ففي المجتمعات التي تنتشر فيها الصحف انتشاراً واسعاً وتبذل  
مجهوداً كبيراً من أجل رفاهية هذه المجتمعات لا تكون أقل أهمية من  
مؤسسة أو هيئة التليفونات ومصلحة الإضاءة وتوليد القوة أو مرفق المياه أو  
الغاز . إن تسليط الصحافة الأضواء على أخبار اليوم وأحداثه يهتم بها  
الجمهور بالقدر الذي يحرص فيه على أن يتزود بالتيار الكهربائي من محطة  
توليد القوة التي تتبعها المنطقة التي يقطنها .

بيد أن هناك فرقاً بين المؤسسة الصحفية والمرفق العام . فمعظم دساتير  
العالم تكفل -من حيث المبدأ- حرية الصحافة . أما المرفق العام فترخص  
به الحكومة وقد يتعرض هذا الترخيص للتغيير أو للتعديل والرقابة  
والإلغاء .

والصحافة تقدم الإعلانات . فالإعلان قوة أحدثت انقلاباً في  
الصناعة والتجارة بالحث على التنافس الذي يؤدي إلى فاعلية أكبر وإلى  
إنتاج أغزر وأفضل بسعر أقل .

والصحافة تنشط الأعمال حين تسهل عملية الشراء وتجعلها ذات  
فائدة بالنسبة لقراءها خلال الإعلانات التي تنشرها على صفحاتها ،  
فإنها -أى الصحافة- تتيح اتصالاً طيباً وملائماً بين البائعين والشارين .

إن القارئ يتسوق من أعمدة الجريدة بأكثر مما يتسوق من محال البيع .  
والفرق أن التسوق من أعمدة الصحيفة يوفر على الشارء مهمة الانتقال  
من دكان إلى آخر بحثاً عن الصنف الذى يرغب فى اقتنائه .

إن مئات الآلاف من الجنبات تصرفها المؤسسات التجارية على  
الاعلانات فى الصحف ، وهذا الرقم فى ارتفاع مستمر على الرغم من  
منافسة الراديو والتليفزيون وانتزاعها لجزء من ميزانيات الإعلانات التى  
كانت مخصصة للصحافة .

والصحافة تحافظ على اهتمامات الجمهور . وآية ذلك أن ضباط  
الأمن يلاحظون أنه بدون رأى عام مؤيد يصعب عليهم القيام بمهامهم  
على خير وجه . وهم يلاحظون أيضاً أن النشر هو خير وسيلة لمنع الجريمة  
أو الإقلاال منها . ويعرف رجال الأمن أن الصحف تستطيع أن  
تساعدهم - وهى تساعدهم بالفعل - بطرق كثيرة ، وذلك حين تنشر عنهم  
كلاماً طيباً إذا كان عملهم يستحق هذا الإطراء ، وحين تؤجل عن  
قصد التهديد بحملة دعائية واسعة ضدهم إذا قصرُوا فى أداء واجبهم ،  
وحين تحذر الجمهور من النشاط الإجرامى ، وحين تساعد الشرطة على  
القبض على المجرمين ، وحين نحمى الأبرياء من محاكمات ظالمة . وأن  
رجال الحكومة يعلمون أن الصحف الجيدة سريعة فى فضح التقصير  
والإهمال فى أداء الوظيفة كسرعتها فى الثناء على العمل الجيد .

والصحافة تدافع عن الحقوق الدستورية . فخير امتياز وصل إليه

إنسان النصف الثاني من القرن العشرين هو حقه في أن يتكلم بحرية . وقد اختلفت الصحافة بهذه الحرية التي تتميز بها عن غيرها من المؤسسات والهيئات . وهى لذلك تدافع عن كل تعد على حرية الإنسان وتهاجم كل انتقاص لنصوص الدستور . وتعلو مبدأ سيادة القانون والمساواة بين المواطنين . وتشيد بالحريات شريطة ألا تؤدي إلى الفوضى . . .

## أقسام الدار الصحفية

تتكون الدار الصحفية عادة من خمسة أقسام أو إدارات ، يعمل فيها أشخاص تدربوا تدريباً خاصاً ، سواء عن طريق الدراسة المنتظمة أو عن طريق الخبرة . وهذه الأقسام هى : التحرير ، القسم التجارى ، قسم الترويج والتنمية ، القسم الميكانيكى ، القسم الإدارى . فكل المواد المقروءة ، أى كل ما هو تحرير عدا الإعلانات ، يصب فى قسم التحرير مما يؤدي إلى تقسيات كثيرة أخرى داخل هذا القسم . ويتوقف عدد هذه التقسيات الداخلية على حجم الصحيفة ذاته . فالصحيفة الكبرى ينقسم التحرير فيها على وجه العموم إلى خمسة أقسام هى :

**قاعة الأخبار :** إن جميع الأخبار العامة يتم إعدادها أو صنعها داخل قاعة الأخبار . وتحمل إليها الأخبار العالمية والقومية والوطنية والمحلية عن

طريق المبرقة أو الكاتبة السلكية (التلبرنر أو التليتايب) حيث تقطع وتستخدم حسب حاجة التحرير . ويكلف محرر أخبار المدينة المخبّرين أو المندوبين بتغطية الأخبار المحلية . وتصل الأخبار عن طريق التليفون والتلغراف وعن طريق المقابلات الشخصية . إنها قاعة تكثر فيها الحركة والضوضاء من الصباح الباكر حتى مثول الجريدة للطبع . وكلما اقترب موعد الطبع ازداد الضجيج والعجيج وازدادت سرعة المحررين حتى لا يفوتهم الوقت .

وتهتم الصحف الكبرى بإنشاء أقسام متخصصة في أنواع معينة من الأخبار ، مثل أخبار الموسيقى والفن والمال والزراعة والسينما والراديو والتلفزيون إلخ . . وتفرد الصحف أيضاً أبواباً لأخبار المجتمع والرياضة . وبعض الصحف تخصص للرياضة أكثر من صفحة يومياً لشدة إقبال جمهور القراء على هذا النوع من الأخبار .

**قاعة إعداد الأصول (المطبخ الصحفي) :** تكون هذه القاعة في العادة داخل قاعة الأخبار ، ولكن تنفصل عنها بحاجز زجاجي . وفي هذه القاعة يقدم المخبرون أو المندوبون قصصهم الخبرية ليراجعها محرر أخبار المدينة ويفحصها قارئو الأصول ذوو الخبرة الواسعة في هذا المجال ، فيحذفون ما لا لزوم له من الكلمات والجمل ، وخاصة ما كان منها غير مناسب ، ويصححون الهجاء وعلامات التنقيط ، ويتحققون من صحة الوقائع ويبينون الفقرات ويكتبون العناوين الرئيسية ، وحين يتم إعداد

النص توطئة لإرساله لقاعة الجمع (صف الحروف) يتم تعيين الصفحة التي سوف ينشر فيها .

قاعة التحرير : وفي قسم آخر من إدارة التحرير أوفى غرفة من عرفها يجلس رئيس التحرير وكبار المحررين ويتألف منهم مجلس التحرير . وهم يقدمون المواد التي تنشر في الصفحة المخصصة للمقالات ، بما في ذلك الأعمدة والأركان ونقد الكتب ورسائل القراء . وهم يكتبون الافتتاحيات التي تعكس رأى الصحيفة في الأحداث الهامة .

قسم التصوير : يعمل في الصحف الكبرى عدد كبير من المصورين الفوتوغرافيين الذين يتلقون التعليقات من محرر الصور ومحرر أخبار المدينة أو من مدير التحرير . ولابد من تهيئة مكان لأجهزة التصوير وللغرفة المظلمة لتحمض الأفلام فيها وتطبع . وهذا القسم يعمل جنباً إلى جنب مع قاعة الأخبار .

المكتبة والمعلومات : يتصل هذا القسم بقسم الأخبار ، لاسيما في الصحف وتودع فيه القصاصات بعد تبويبها وتنسيقها ليسهل العثور عليها . وفي زمن الحرب يقوم العاملون في هذا القسم بحفظ صور المعارك الحربية والجنود في معسكراتهم أو في أثناء العمليات الحربية . كما يعنون بحفظ صور الضباط الكبار . ولابد كذلك من حفظ صور رجال الدولة البارزين على الصعيد القومي والدولي . وتحفظ في هذا القسم أيضاً صور أماكن العبادة والأبنية المدرسية والأبنية العامة وصور الجسور والكبارى

والقناطر والسدود والطرق الرئيسية والحدائق العامة ، وكل ما يمكن الرجوع إليه في يوم من الأيام .

وتحتفظ المكتبة الصحفية كذلك بكتب المراجع مثل دوائر المعارف وتاريخ الدولة التي تصدر فيها الصحيفة كاملا ومفصلا . كما تحتفظ بتاريخ المدينة أو المحافظة التي تقوم فيها الصحيفة ، وخرائط العالم مفصلة ومجددة والتقويم العالمية المختلفة ، وكتاب يحوى المقتبسات الشهيرة وقواميس حديثة وكتب فى العمليات العسكرية ، ومجلات المراجع وصحف الاقتصاد والتجارة . وكلما ازدادت أهمية الصحيفة ارتفع قدر مكتبتها وأرشيفها .

وفى مكاتب الصحف الكبرى مجموعات أهم الصحف اليومية والأسبوعية وكذلك مجموعات المجلات ، بعد أن تكون قد صورت على الميكروفيلم أو الميكروفيش حتى لا تحتل مساحة كبيرة ولا يمكن لمكتبة الصحيفة أن تستغنى بوجه خاص عن مجموعات الصحف المنافسة .

**القسم التجارى :** يسهر القسم التجارى فى الصحيفة على حسن سير العمل فيها وفى إنتاجيتها ، فهو يراقب المبيعات والإيرادات . ويتسلم الأموال وينفقها ويستثمرها . وله حق الإشراف على كل نشاط متصل بالناحية التجارية فى الصحيفة ، بما فى ذلك الإعلان والتوزيع والطباعة التجارية . وداخل القسم التجارى عدة إدارات ، هى :

**إدارة الإعلان :** تعتبر إدارة الإعلان أهم إدارات القسم التجارى ،

وتنقسم بدورها حسب أنواع الإعلانات . فهناك أولاً المجموعة التي تعد الأصول الإعلانية وتبيع المساحات للمعلنين المحليين . وهى تتعامل مع التجار المحليين وأصحاب المصانع المحلية والمؤسسات التي تقدم الخدمات المختلفة في المنطقة التي تصدر الصحيفة فيها . وهناك ثانياً قسم الإعلانات عامة ويسمى في أحيان كثيرة قسم الإعلانات القومية أو الأجنبية . ويقصد بالإعلانات القومية تلك التي تأتى من كافة أنحاء الدولة ، لا من المدينة أو المحافظة التي تصدر الصحيفة فيها . ويبحث هذا القسم عن الإعلانات خارج منطقة انتشار الصحيفة ، كإعلانات المصانع والشركات التي توزع منتجاتها على المستوى القومى ، وبهما أن يكون لها موزعون في المدينة أو المنطقة التي تصدر الصحيفة فيها . وثمة قسم يعنى بالإعلانات المبوبة ، وهى مصدر هام من مصادر إيرادات الصحيفة ، وسبب من أسباب رواجها . فبعض الناس يشتري الصحيفة لقراءة هذا النوع من الإعلانات والاستفادة بها . وتخصص بعض الصحف قسماً للإعلانات الحكومية والقضائية التي لا تزال ، في بعض البلاد ، تشكل جانباً هاماً من جوانب تمويل الصحيفة .

**إدارة التوزيع :** إن التوزيع هو الدم الذي يغذى الصحيفة ، فلولاها لا يمكن لأى صحيفة أن تحصل على إعلان واحد . وبدون الاعلان تستطيع صحيفة تصدر في بلد رأسمالى أن تعيش وتزدهر . وتنقسم إدارة التوزيع إلى عدة وحدات . وأهم هذه الوحدات هى



التي تباشر التوزيع في المدينة . وإن جعل الناس يرحبون بالصحيفة كل يوم مهمة شاقة وتحتاج إلى جهد وعدد كبير من العاملين وإشراف دقيق ، فضلاً عن العمل المتواصل . وفي الصحف الكبرى يستخدم مئات من الصبية والرجال في توزيع الصحيفة في حين يقوم آخرون بمهمة البيع والتحصيل .

**قسم الطبع التجاري :** إلى جانب طبع الصحيفة أو الصحف التي تصدر عن الدار الصحفية ، تقوم مطبعة الدار بإيجاز أعمال الطباعة التجارية للغير ، فهي تطبع صحفاً ومجلات ونشرات وإعلانات وبطاقات دعوة ومطبوعات تجارية وغيرها بالأجر لمن يريد . وهذا النشاط الإضافي والمثمري يقتضى من دار الصحيفة أن تخصص له قسماً قائماً بذاته بحسابات مستقلة عن حسابات الجريدة . ويحدث كثيراً أن يغطي دخل هذا القسم جانباً كبيراً من نفقات الدار الصحفية ويكون سبباً في استمرارها على الرغم من عدم انتشارها انتشاراً كافياً .

**قسم التوزيع والتطوير :** يؤخذ على الصحف أحياناً أنها لا تتعاطى الدواء الذي تصفه دائماً لغيرها . فهي تحث الناس على الإعلان ، ولكنها قلما تعلن هي عن نفسها . وإذا كان هذا الأمر صحيحاً في الماضي ، فإن صحف اليوم لا تتوانى لحظة واحدة في الإعلان عن نفسها . وأتينا نرى معظم مديري الصحف يشيدون بصحفهم ويعملون على تحسينها كلما كان ذلك ممكناً . فهم يوجهون أنظار القراء إلى الإعلانات المبوبة وإلى الفائدة

التي يمكن أن تعود عليهم من قراءتها أو استخدامها . كما يرشدون التجار إلى خير السبل لتسويق السلع التي يعرضونها للبيع . وكذلك فهم يوجهون أنظار القراء إلى كل خبر جديد أو باب مبتكر أو طرفة من الطرائف التي لم يسبق نشرها ، ويحثون القراء على إرسال أعداد الصحيفة إلى أقربائهم وأصدقائهم على سبيل الهدية المفيدة .

لقد أصبح التطوير نوعاً من التخصص في هذه الأيام . فالإدارة التي تستطيع أن تبتكر وسيلة جديدة لترويج صحيفتها وتنظم الحملات لهذا الغرض ، تكون محل تقدير من الجميع . فلا يمكن لصحيفة اليوم ، مهما تبلغ من رواج ، أن تستغنى عن الترويج والتطوير .

**القسم الميكانيكي :** إن الآلات الحديثة تنجز اليوم معظم ما كانت تنجزه الأيدي من عدة سنوات . ففي كل عام تكتشف وسائل ميكانيكية حديثة توفر الوقت والجهد وتحسن نوعية العمل والإنتاج .

ويتشعب هذا القسم إلى أربع شعب رئيسية ، هي : قاعة الجمع أو صف الحروف ، ورشة صب الفورم ، ورشة الحفر أو صنع الأكلشة ، وورشة الطبع .

فالأصل المخطوط المرسل من قسم الأخبار أو إدارة الإعلانات ، ينزل أولاً إلى قاعة الجمع حيث يوزع على آلات الجمع السطرى المعروفة باللينوتايب . الأنترتايب . أما الصور والرسومات فإنها ترسل إلى ورشة الحفر لتصنع الأكلشة . والإعلان عادة يجمع بآلة صف الحروف أو الجمع

السطرى أو باليد . وكل ذلك يوضع فى مستطيل من الصلب يتسع أو يضيق حسب الرغبة ، ويسميه أهل الصنعة ( فورما ) ، ومساحة هذه الفورما تساوى مساحة صفحة من جريدة يومية ، ثم تشد ( الفورما ) بوساطة مفاتيح خاصة بحيث يصبح البرواز والمادة المحصورة فيه جزءاً واحداً لا يتجزأ . وترسل فورم الصفحات بعد ذلك إلى ورشة السبك حيث تسبك على شكل نصف أسطوانة ، إذا كان الطبع يتم بالطابعات الدوارة (الروتاتيف) . أما إن كانت الصحيفة تطبع على طابعات مسطحة ، فإن (الفورما) ترسل إلى المطبعة دون أن تسبك فى قالب أسطوانى .

**الإدارة :** يقوم تنظيم الصحيفة على عدة عمليات مستقلة ، لابد من أن تنسق بوساطة وحدة إدارية إذا أريد للصحيفة أن تعمل على خير وجه .

ويتولى إدارة الصحيفة أصحابها وهيئتها التنفيذية (مجلس الإدارة) وهم يقومون برسم سياستها وتوحيدها لكى تسير فى خط مستقيم بعيداً عن الأهواء والأغراض .

وتمارس الإدارة سلطتها على كل أقسام الصحيفة وإداراتها . فرئيس التحرير والمدير التجارى مسئولان مباشرة أمامها . ويشرف الأول على الجانب التحريرى إشرافاً كاملاً ، فى حين يشرف الثانى إشرافاً كاملاً أيضاً على الجانبين التجارى والمالى من الصحيفة . أما مدير القسم

الميكانيكى الذى يتولى شئون قسم الإنتاج فيكون فى أغلب الحالات مسئولاً أمام المدير التجارى لا أمام الإدارة مباشرة .

ومن أهم مسئوليات الإدارة العمل على أن يكون كل قسم فى الصحيفة قائماً بعمله على خير وجه ، وأن يكون مدركاً للعلاقة الوثيقة التى تربطه بالأقسام الأخرى .

ولابد أخيراً من الإشارة هنا إلى أن هذا التنظيم الشائع فى معظم الصناعات لا تسير الصحف عليه بحذافيره . فكل صحيفة تختار نمطاً من التنظيم يتفق وطبيعتها أو ظروفها . فشكل التنظيم الذى يصلح لصحيفة قد لا يصلح لصحيفة أخرى . لذا كان من الواجب دراسة حال كل صحيفة قبل اختيار التنظيم الذى يناسبها .

## الخبر

الخبر هو الأساس في الصحافة . وقد ظل زمناً طويلاً الوظيفة الأولى والوحيدة للصحافة . فالرغبة في المعرفة هي ميل أصيل في الإنسان . والصحافة ترضى حاجة أساسية من حاجتنا وهي معرفة ما يدور حولنا . إنها تسجل الوقائع وتذيع أخبارها لتحيط الناس علماً بها .

ما الخبر إذن . . الخبر هو الحدث الصالح للنشر ، أى الحدث الذى يتميز بالفائدة والأهمية والجددة والصدق . والصحفى الماهر هو الذى يحسن اختيار الخبر من بين مئات الأخبار التى تتكدس على مكتبه كل يوم . إن الأحداث التى تسترعى الاهتمام هى التى تخرج عن المعتاد ، هى التى تحدث تغييراً في المجتمع الصغير أو الكبير ، هى التى تفيد أكبر عدد ممكن من القراء . وهكذا نستطيع أن نقول إن الخبر الذى ينطوى على جديد ويهتم به العدد الكبير من الناس ، ويتصل بمصالحهم الشخصية أو بمجتمعهم ، هو خبر جدير بالنشر . وقد يكون الخبر هاماً ، ولكنه قديم ولم يذع إلا بعد وقوعه بأسبوع أو أسبوعين أو سنة لأسباب سياسية أو أمنية . وقد يكون الخبر جديداً ، ولكنه لا يهم إلا أسرتى أو جيرانى أو أهل الحى على أكثر تقدير .

وخلاصة القول أن الخبر الذى يستحق النشر ، هو الخبر الذى يكون

ذا أهمية بالنسبة للمجتمع . والأهمية تكون على درجات ، فهناك خبر غاية فى الأهمية وهناك خبر مهم ، وخبر متوسط الأهمية وخبر أهميته محدودة وهكذا . . والأهمية نسبية بطبيعة الحال ، فإذا ارتفع سعر البن فى الأسواق العالمية مثلاً ، فإن أهمية هذا الخبر لا تكون فى مستوى أهمية خبر ارتفاع أسعار النفط ، لأن تأثير الخبر الأول أقل من تأثير الخبر الثانى ، ولكنه يكون مع ذلك ذا أهمية كبيرة بالنسبة للدول التى تزرع البن وتصدره ، وبالنسبة للشعوب التى تشرب القهوة بكثرة .

وفى المجتمعات التى تؤمن بالديمقراطية الليبرالية نجد الصحافة تهتم اهتماماً كبيراً بأخبار الفضائح . أما صحافة الديمقراطيات الشعبية فإنها لا تنشر هذا اللون من الأخبار إلا إذا كان فى نشرها تأييد أو دعم لنظريتها ، كأن تعلق على خبر فضيحة وقعت فى دولة ديمقراطية ليبرالية بأنها نتيجة للنظام السياسى والاقتصادى الذى تسير عليه هذه الدولة .

وثمة أخبار ذات أهمية مطلقة أو عامة مثل أخبار غزو الفضاء وأخبار الاختراعات والاكتشافات التى تهتم البشرية بكاملها .

وتزيد الضخامة من أهمية الخبر . فإذا وقع زلزال تهدم من جرائه منزل واحد ولم تحدث فيه إصابات ، أو كانت الإصابات طفيفة ، فإن الخبر لا ينشر ، وإن نشر فإنه يحتل أربعة أو خمسة أسطر من الصحيفة . ولكن الأمر يختلف لو كان الزلزال شديداً وذهب ضحيته المئات أو آلاف من الناس . هنا يصبح الخبر رئيسياً وينشر فى الصفحة الأولى من

الجريدة ، وتهتم به النشرات الإخبارية . وكلما زادت خبرة الصحفي وتجربته ، زاد إحساسه بأهمية الخبر . وهذا ما يطلق عليه اسم الحاسة السادسة .

وهناك أخبار تعيش يوماً واحداً ثم تنطفئ ، وهناك أخبار تعيش أياماً بل شهوراً . فخير قيام أحد الوزراء بتفقد أعمال وزارته ونشاطها في منطقة من المناطق ، هو خير لا يعيش إلا يوماً واحداً . أما خبر فضيحة سياسية كبيرة أو حرب أهلية ، فإنه خير يعيش طويلاً . والمخبر أو المندوب الصحفي الناجح هو الذي يعرف متى يتوقف عن متابعة الخبر لأن تفاصيله الجديدة لم تعد تثير اهتمام القراء .

ويمكننا أن نخرج مما تقدم بأن الخبر الذي يستحق النشر هو الخبر الجديد الذي يهتم به الجمهور ، الفريد ، الغريب ، المثير للخلاف في الرأي ، الشائق ، الإنساني ، المغير ، المثير للفضول .

### مصادر الأخبار :

من أين يحصل المخبر أو المندوب الصحفي على الأخبار . . قبل الإجابة عن هذا السؤال يجب أن نؤكد على أن شخصية المخبر أو المندوب وأخلاقه تلعب دوراً كبيراً ، بل أساسياً في هذا المجال .

وكلما كانت هذه الشخصية وهذه الأخلاق قوية ، سهل على صاحبها الحصول على الأخبار ، وذلك أن مصدر الخبر يهمله جداً أن

يتعامل مع إنسان يقدر المسؤولية ، فلا يشوه الخبر أو يحرفه أو لا يذيع سراً  
أو تمن عليه . فكثيراً ما يحدث أن يشترط المصدر على المندوب ألا ينشر  
تفصيلاً معيناً لأن في نشره ما يسيء إلى الصالح العام ، وعلى المخبر في هذه  
الحالة أن يحفظ السر ولا يفرط فيه أيّا كانت المغريات . وبهذا يحوز ثقة  
مصدر الخبر وتقديره ويحتفظ به .

وأهم الجهات التي يطرق المخبر الصحفي أبوابها بحثاً عن الأخبار هي :  
القصر الملكي إن كان نظام الحكم ملكياً ، ورئاسة الجمهورية إن كان  
نظام الحكم جمهورياً ، ورئاسة الوزراء والوزارات المختلفة ، المجلس  
النيابي ، المحاكم ، المؤسسات العامة ، مراكز الشرطة ، النوادي  
الاجتماعية والرياضية ، الشخصيات اللامعة في المجالات المختلفة ،  
المطارات والموانئ .

وتستقي الصحيفة أخبارها الخارجية من وكالات الأنباء . فلا توجد  
صحيفة واحدة في العالم تستطيع بوسائلها الخاصة أن توفر لقرائها جميع  
الأخبار الخارجية أو الدولية . وتتعهد وكالات الأنباء بتوريد أغلبية  
الأخبار الخارجية التي تنشر في الصحف يومياً . وتوجد في العالم خمس  
وكالات كبرى للأنباء وهي : وكالة رويتر في لندن ووكالة الأنباء  
الفرنسية في باريس ووكالة تاس في موسكو ووكالة الاسوشيتدبرس  
ووكالة اليوناييتسدبرس انترناشيونال في الولايات المتحدة الأمريكية .  
إن هذا العدد القليل من الوكالات العالمية يضع الإعلام أمام



مشكلات على جانب كبير من الأهمية . فالقراء في أنحاء العالم يكونون آراءهم عن الحوادث الدولية من وجهة نظر الإنجليز أو الفرنسيين أو السوفييت أو الأمريكان . فصحافة الدولة التي تعتمد كلية على الوكالات الأجنبية إنما تقيد حرية الإعلام والرأى العام فيها بقيود لها أثرها الخطير ، ولا بد من منع هذا الخطر أو تفاديه بقدر الإمكان .

وأفضل وسيلة لمنع هذا الخطر هو العمل على تقوية الوكالات المحلية أو الأهلية بحيث تصبح قادرة على قيامها بدورها . وتعرف اليونسكو هذه الوكالات بأنها هي التي تقوم بجمع الأخبار المحلية أو الأهلية وتوزيعها داخل بلادها . وعلى الرغم من أن بعض هذه الوكالات توزع أخبارها في الخارج فإنها تحتفظ بطابعها الأهلى . ومما يجدر ذكره أن عدداً كبيراً من هذه الوكالات يبعث ببعض المراسلين إلى الخارج ، وخاصة إلى العواصم الكبرى ، بل إن لبعض هذه الوكالات مكاتب في عدد من العواصم الهامة .

ولكن كيف تعمل وكالات الأنباء . . تقوم هذه الوكالات بعملين ، فهي تجمع الأخبار وتنشرها ليل نهار دون توقف ، ذلك لأنها ترود آلاف الصحف التي تصدر في أوقات مختلفة من اليوم . وتتوخى وكالات الأنباء في عملها الدقة والسرعة . إلا أن السرعة هي مع الأسف الهدف الأول لكل وكالة ، ذلك أنها كلما كانت أسرع من غيرها في إذاعة الخبر ارتفع قدرها عند الجمهور . وتكون المنافسة بين الوكالات أحياناً على بضع

دقائق . وقد أدت هذه المنافسة على سرعة إذاعة الخبر ، إلى تحسين وسائل نقله . وتاريخ وكالات الأنباء وثيق الصلة بتطور طرق الاتصال السلكى واللاسلكى والأفهار الصناعية . ويمكن الآن إرسال الوثائق المخطوطة والمكتوبة على الآلة الكاتبة وصفحات الصحف والرسوم والصور الفوتوغرافية باللاسلكى .

إن لهذا التقدم فى نقل الأخبار نواحيه الطيبة ولاشك ، ولكن له أيضاً مساوئه وأخطاره . فالسرعة قد تكون سبباً فى عدم دقة الخبر ، وهى غالباً ما تضفى على الخبر طابع الإثارة وتبعده عن الموضوعية .

وهكذا نرى أن وكالات الأنباء ضرورية للصحف ولوسائل الإعلام الأخرى بشرط أن تكتفى بسرد الوقائع وذكر الأحداث دون التعليق عليها . ولكن لها أن تنقل تعليقات الصحف بخلافها لاطلاع الناس على مختلف الآراء دون التقييد برأى بعينه . فليس من شأنها أن تعطل أعمال مراسلى الصحف الخاصين ولا أن تنافسهم .

لقد قطعت وكالات الأنباء شوطاً بعيداً فى مضمار جمع الأخبار وتوزيعها . إلا أن الصحف التى يهملها إرضاء القراء لا تستطيع أن تكتفى بتلك الوكالات ، وإلا عرضت نفسها للانتقاد ونفور القراء منها . والصحف الناجحة تعتمد ، إلى جانب اعتمادها على وكالات الأنباء ، على مراسليها المقيمين ومبعوثيها الخاصين حتى لا تأتى أنباءها نسخة طبق الأصل من الأنباء التى تنشرها سائر الصحف ، وهى ظاهرة نلاحظها مع

شديد الأسف على الصحف الحديثة التي أصبحت أقرب إلى الصناعة منها إلى الرسالة .

### الخبر الصادق :

إن الخبر الصادق هو الهدف الأول لكل صحيفة تؤمن برسالتها ، ولكن كيف تصل الصحيفة إلى هذا الخبر الصادق . . إن المهمة غاية في الصعوبة ، ذلك أن التحقق من صحة الأنباء يتطلب وقتاً طويلاً ، والصحيفة لا تستطيع الانتظار ، وإلا فأت موعدها وصدورها وسبقها غيرها إلى نشر الخبر المشكوك في صحته . وهنا يبرز سؤال : هل من الأفضل عدم نشر الخبر غير الموثوق بصحته ، وفي هذه الحالة ، هل تجازف الصحيفة بعدم النشر فيقال عنها إنها فقيرة في مصادرها ، إن ظهر في اليوم التالي صحة الخبر الذي أحجمت عن نشره . . إن أغلب الصحف تتصرف بطريقة تكاد تكون واحدة . فهي تنبه قراءها إلى تردها في تصديق الخبر بأن تقول : « مصادري تذيع . . » أو بأن تستخدم صيغة الاستفهام : « هل فشلت مساعي الصلح . . . » إن صيغة الاستفهام تم عن عدم تأكد الخبر وأن الصحيفة نشرته دون أن تتمكن من التأكد من صحته .

ولكن على الرغم من الجهود التي تبذلها الصحف الجادة في سبيل نشر الأخبار الصحيحة الصادقة ، فقد تتعرض بين آن وآخر لنشر خبر كاذب

بحسن نية . وهى مشكلة غاية فى الخطورة لم يتوصل المجتمع الدولى حتى الآن إلى حلها برغم المحاولات الكثيرة التى بذلت فى هذا الشأن . لا خلاف على العواقب التى تجرّها الأخبار غير الصحيحة المنشورة عن قصد أو غير قصد . وكم من خبر غير صحيح نشر أدى إلى تسميم العلاقات الدولية وإثارة نيران الحروب بين الشعوب . لا بد إذن من بذل كل جهد لمنع نشر كل خبر غير صحيح وأن تهيأ كل الظروف لكى يكون للصحنى وموزع الأخبار هدف واحد ، ألا وهو البحث عن كل ما هو صادق وصحيح وإذاعته .

وفى ضوء التجارب المحزنة التى مرت بها الإنسانية غير العصور اتجه رأى محبى السلام إلى المناداة بحق جديد لم ينص عليه إعلان حقوق الإنسان الذى أقرته الثورة الفرنسية فى سنة ١٧٨٩ ، إنه حق كل إنسان فى أن يعرف الحقيقة والحقيقة كلها . فمحسن استخدام تذكرة الانتخاب يفترض أهلية الناخب . وهذه الأهلية نفسها متعلقة بمعرفة الواقع ومعرفة العناصر الجوهرية الأولية لكل مشكلة ، وإلا فإن عمل المخ يتركز على أساس خاطئ ويصل إلى نتائج خاطئة . فإن اعتبرنا الديمقراطية حقاً لكل إنسان ، فإن معرفة الواقع حق آخر . وإما أن نعترف للإنسان بحقه فى معرفة ما يحدث ، وإما أن نفرض عليه واجب تصديق ما يقال له . يشطر هذان الرأيان عالمنا الحاضر إلى شطرين . وعلى الناس جميعاً أن فتاروا فى يوم من الأيام أحد هذين الرأيين إن تركت لهم حرية الاختيار ،

وبتعبير آخر فإن الإنسان المعاصر إما أن يعرف الأحداث وإما أن يقع فريسة للخرافات أو الشائعات . إن على الصحفي ، وهو مؤرخ الحاضر ، أن يكون له هدف واحد ، وهو البحث عن الأخبار الصحيحة ونشرها والتعليق عليها . إن الخبر الذى يرغب فيه الجميع هو الخبر الموضوعى . والرأى المفضل هو الرأى الحر الخالص .

ولكن ثمة عقبات تعترض طريق الصحافة وتحول بينها وبين أن تقوم بدورها على الوجه المرغوب فيه . لقد سمعنا كثيراً هذه العبارة التى تقول إن الصحافة تعكس صورة الحياة اليومية كما هى . غير أن الواقع يؤكد أن هذه الصورة ليست صادقة دائماً . فبين المرأة والأشياء المعكوسة يتدخل عاملان : العامل النفسى والعامل التقنى .

ويشمل العامل الأول الموضوعية أيضاً ، أى شخصية الصحفي ، وهو إنسان يختلف تماماً عن هذه الآلة المسجلة التى نراها فى قاعات التحرير . إن هذا الصحفي معرض لمختلف التأثيرات التى ينتج عنها ردود أفعال بعينها . فزاجه ، ذلك العامل الشخصى الهام ، يمارس تأثيره على الطريقة أو الأسلوب الذى يكتب به ورقته .

وثمة عامل آخر وهى الظروف التى يعمل فيها . إنها كثيراً ما تحطم أعصابه وتضطره إلى الكتابة دون توقف خلال الساعات الطويلة . فكيف يمكن أن نطلب منه ، بعد هذه الضغوط الأدبية والمادية ، أن يكون محايداً وموضوعياً ، فى حين لا نستطيع أن نطلب ذلك من المؤرخ الذى يعمل

فى هدوء وأمامه عشرات الوثائق ومئات المراجع والذي لا يستبقى منها إلا  
التي يرى أنها الأقرب إلى الصحة أو إلى المنطق .

إن كل ما نستطيع أن ننتظره من الصحفي هو أن يقترب ما أمكن من  
الموضوعية وأن يكون حسن النية . وذلك لا يمكن تحقيقه إلا إذا كان على  
خلق وتدريب أحسن تدريب . والصحفي الجدير بالثقة هو الذى يعرف  
كيف يسيطر على شعوره أمام الحدث . لكى يتمكن من سرد الوقائع كما  
هى ودون أن يخلط بين الحقيقة والتفسير الشخصى . وعلى الصحفي أن يميز  
بين الأخبار الأساسية والأخبار العاذية ، فلا يدخل القارئ فى متاهات  
التعليقات والتفسيرات التى لا أول لها ولا آخر والتى تكون فى غالب  
الأحيان مغرضة . إن المهمة لغاية فى الصعوبة لأنها فى حاجة ، كما سبق  
القول ، إلى صحفيين تدريبوا تدريباً كاملاً على هذا النوع من العمل  
الصحفى بحيث يستطيعون أن يسجلوا الأحداث وقد تجردت من كل  
عامل نفسى أو غيره . من العوامل التى تشوه الخبر أو توجهه توجيهاً غير  
سليم .

أما العقبات التقنية فتأتى عادة من كثرة الأخبار التى ترد إلى الصحيفة  
وسرعة جمعها وتوزيعها وأخطاء الترجمة . وهذه العقبات من شأنها أن  
تشوه الخبر أحياناً تشويهاً مقلقاً . إن كمية الأخبار قد زادت زيادة كبيرة  
فى العشر السنوات الأخيرة ، وإن السرعة التى توزع بها لتدعو إلى  
العجب . ولكن هذا التقدم أدى فى النهاية إلى تكوم البرقيات فى قاعة

التحرير مما يزيد من حيرة الصحفيين ومن صعوبة الاختيار بين الأخبار .  
 وثمة آفة أخرى ، ألا وهي الإثارة . إن وكالات ومؤسسات الإعلام  
 تتنافس فيما بينها على إرضاء جمهور متعطش إلى كل ما هو مثير . فإثارة  
 فضول الجماهير بكل الوسائل الممكنة يمكن جذب انتباههم . لا بد إذن  
 من استغلال نقطة الضعف هذه بتضخيم ما لا يستحق التضخيم ، وذلك  
 على حساب الأخبار الدسمة التي تنعكس نتائجها على حياة الشعوب .  
 ولما كانت الأخبار الدولية تترجم من لغة إلى أخرى ، ولما كانت  
 الظروف التي تعمل فيها وكالات الأنباء تضطرها إلى العمل بسرعة ، فإن  
 بعض هذه الترجمات يتضح خطأها في حين يصل بعض هذه الأخطاء إلى  
 حد إثارة السخرية .

ولكن عدم دقة الأخبار لا تأتي فقط بسبب الخطأ في الترجمة . إن  
 هناك عاملاً آخر ألا وهو الحروب التي تعباً خلالها هذه الوكالات كسلاح  
 من أسلحة الدعاية شأنها في ذلك شأن سائر الأسلحة ، وذلك لتحطيم  
 معنويات العدو ودق معاقله الخلفية . وينبغي أن نعتز مع الأسف أن  
 روح الدعاية هذه مازالت قائمة على الرغم من الأضرار التي تحدثها .  
 ويمكن أن نقول إن جذورها ممتدة إلى الدول التي تطبق النظام  
 الديمقراطي ، الأمر الذي دعا الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٣ نوفمبر  
 ١٩٤٧ إلى التنديد بكل دعاية للحرب ، وإلى أن تطلب من الدول  
 الأعضاء أن تشجع نشر الأخبار التي تحقق رغبة الشعوب في أن يسود

السلام ربوع العالم . وفي ١٧ نوفمبر ١٩٥٠ شجبت الجمعية نفسها الدعاية ضد السلام . وأكدت أن هذه الدعاية بإثارتها المنازعات وأعمال العدوان تؤدي إلى عزل الشعوب بعضها عن بعض ، والحيلولة بينها وبين معرفة آراء الدول الأعضاء وتعطيل نشاط الأمم المتحدة . وهذا يقودنا إلى دراسة الأخبار الكاذبة ومحاولة تعريفها .

إن الأخبار الكاذبة هي أيضاً الأخبار المغرضة ، ولو أن الأخيرة أخطر من الأولى لأنها تبدو بمظهر الأخبار الصادقة . وكلما بدا الخبر المغرض بريئاً ازداد خطره ، ولكن هل يمكن فضح هذا اللون من الأخبار الكاذبة . . . إنه لا يمكن فضحها إلا في البلاد التي تعترف بحرية الإعلام والصحافة . إلا أن هذه المهمة تصبح مستحيلة خلال الأزمات الدولية الحادة ، ذلك أن رد الفعل السريع خلال هذه الأحداث ليس بالأمر السهل . إن الكشف عن الحقيقة يتطلب بعض الوقت . وإن ناشر الخبر الكاذب بهدف بذور الاضطراب وزيادة التوتر الدولي أو خداع العدو ، يعرف تماماً أنه من المستبعد اكتشاف خداعه في الوقت المناسب . فهو يلعب لعبته وهو متأكد من أنه سوف يصل إلى هدفه قبل أن يكتشف أمره . لقد بذلت جهود من أجل وضع حد لهذه التجاوزات منذ سنة ١٩٢٥ . ولكن كل الاتفاقات ومشاريع الاتفاقات والاتفاقيات والتوصيات التي أسفرت عنها المؤتمرات واللقاءات التي نظمت حول هذه المشكلة ظلت حبراً على ورق .



وآخر محاولة في هذا الصدد قام بها المجتمع الدولي قبل الحرب العالمية الثانية تعود إلى المؤتمر الذي عقده في مدينة نيس سنة ١٩٣٩ الاتحاد الدولي لرؤساء تحرير الصحف لوضع أسس جمعية دولية تنظم بفاعلية مكافحة الأخبار الكاذبة . وكانت النتائج التي أسفر عنها هذا المؤتمر مشجعة . فقد تمت الموافقة على إنشاء مركز إعلامي ونشر مطبوعة خاصة تتيح لرؤساء التحرير التأكد من صحة الأخبار المشكوك فيها . ولكن هذه المشاريع البناءة ما لبثت أن التهمت نيران الحرب العالمية الثانية . وبعد قيام منظمة الأمم المتحدة عقب هذه الحرب ، أعيدت هذه المشكلة إلى بساط البحث عدة مرات . ولكن الحلول التي اقترحت لم تحترم . وهكذا لا تزال نقرأ ونسمع أخباراً كاذبة أو مغرضة هدفها تعكير صفو العلاقات الدولية وإثارة الشعوب بعضها على بعض . إن الشرط الأساسي لموضوعية الخبر هو أن تكون وسائله حرة . وخير ضمان لصديق الخبر هو حرية نقله وإذاعته بحيث يصل إلى الجميع دون أي قيد عليه . وإن درسنا نشاط وكالات الأنباء في العالم فإننا نلاحظ أن حرية الإعلام تصطدم ببعض العقبات ، نذكر منها هذا الاتجاه نحو احتكار الأخبار الذي يظهر واضحاً في الوكالات العالمية .

## حرية الصحافة

ليست حرية الصحافة وقفنا على فئة معينة من الناس . إنها موضع اهتمام الجاهل على اختلاف فئاتها أو طبقاتها . وحرية الصحافة هي محصلة من محصلات حرية الاعتقاد . ويقول أحد المفكرين الفرنسيين الذى عاش فى النصف الأول من القرن التاسع عشر إن الحكومة حينما تخضع الصحف لسلطانها تجعل نفسها مسئولة عن كل ما تكتبه هذه الصحف ، لأن الحكومة التى تستطيع أن تمنع كل شيء ، تؤاخذ على كل ما تسمح به . إن الضمان الوحيد للمواطنين ضد التعسف والظلم هو النشر ، وأسهل نشر وأنظمه هو الذى تقوم به الصحف . وحرية الصحافة لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية لأنها تعكس إرادة الشعب . ويذهب بعض السياسيين إلى القول : « خير لنا أن نكون بدون برلمان من أن نكون بلا حرية صحافة . » والأفضل لنا أن نحرم من المسئولية الوزارية ، ومن الحرية الشخصية . ومن حق التصويت على قوانين الضرائب عن أن نحرم من حرية الصحافة ، ذلك أنه فى استطاعة هذه الحرية أن تعيد كل الحريات الأخرى . »

وكتب ويكهام ستيد أحد رؤساء تحرير جريدة (التايمز) البريطانية سابقين عن حرية الصحافة قائلاً : « إن وجود صحافة حرة تقوم على

روح وطنية وتهتم بمسئولياتها لدى في الوقت نفسه المشكلة الرئيسية للديمقراطية الحديثة وخير ضمان لها .

وفي تاريخ حرية الصحافة ستان على جانب كبير من الأهمية . ففي سنة ١٦٩٥ قدم جون لوك بيانه المشهور ضد تقييد حرية الصحافة . وكان قد سبقه إلى ذلك جون ميلتون بنداثة الذي دافع فيه عن حرية التفكير وحرية الصحافة . ولم يجد البرلمان البريطاني مندوحة عن إلغاء القانون الذي فرض الرقابة الواقية . أما السنة الثانية . فهي سنة ١٧٨٨ التي اعترف برلمان باريس خلالها بأن حرية الصحافة ضرورة . وكان نائب الملك قد قبل المبدأ ودافع ميرابو خطيب الثورة الفرنسية عن هذه الحرية .

وعملا بمبادئ إعلان حقوق الإنسان التي نادى بها الثورة الفرنسية ، أخذت حرية التعبير والصحافة تفرض نفسها باللين تارة وبالعنف تارة أخرى .

وقد ضمن دستور الولايات المتحدة الأمريكية في نصوصه حرية صحافة وحرم على الكونجرس إصدار أية تشريعات تحد من هذه الحرية أو تضع قيوداً على حق الشعب في التمتع بها . ولذلك فإن حرية الصحافة أمريكية لا تعنى حق النشر بلا قيود ، ولكنها تعنى حق الأفراد في أن يسموا ويعرفوا .

وفي بداية القرن العشرين كانت دول أوروبية كثيرة قد أفردت في

دساتيرها مكاناً لحرية الصحافة . غير أن جميع هذه الدول وضعت قيوداً على هذه الحرية في الأوقات غير العادية ، وخاصة أثناء الحروب . ولم يشذ عن تلك القاعدة حتى أكثر الدول تعلقاً بالحرية الشخصية .

وفي الحرب العالمية الأولى ، اضطرت الدول المحاربة والمحايدة أن تفرض الرقابة على الصحف لمصلحة الأمن الوطني . وفي الحرب العالمية الثانية فرضت الدول المحاربة والمحايدة الرقابة على الصحف وعلى الأخبار . ولما كان الشعب البريطاني وصحافته يقدران مسئوليتيهما تجاه الوطن فقد تمتعا بحرية نسبية لم يعرفها لا الشعب السويسري المحايد ولا صحافته .

ومن جهة أخرى توجد دول ليست فيها حرية صحافة حتى في الأحوال العادية لأنها دول ذات نظام دكتاتوري ، تقوم الحكومة فيها بالهيمنة الكلية على الصحف أو يقوم الحزب الواحد فيها بهذه المهمة . وقد طبق هذا النظام في إيطاليا في عهد الحكم الفاشستي وفي ألمانيا خلال الحكم النازي . وكانت هاتان الدولتان تنكران حرية الصحافة إنكاراً تاماً وتعتبران تقيدها أمراً مادياً واقعاً وعنصراً هاماً من عناصر كيانهما .

وفي البلاد التي تطبق النظرية الاشتراكية العلمية يعتبر الشعب مالكا للصحافة من حيث المبدأ . أما من حيث الواقع فإن الحزب الشيوعي هو الذي يرسم سياسة الإعلام ويحدد أهدافه . والحرية في هذا النظام مرتبطة بالضرورة . وقد كتب لينين عن حرية الصحافة في سنة ١٩١٧

قائلاً : « إن حرية الصحافة في المجتمع البورجوازي تقوم على قدرة

الأغنياء دون غيرهم على إفساد الطبقة الفقيرة والجماهير المضطهدة والمستغلة والسخرية منها يومياً بطريقة منظمة ومستمرة بطبع ملايين من جرائدهم . . . . أما الدواء الذى يراه لينين لهذا الداء فهو احتكار الوسائل التى استخدمها البورجوازيون ضد الطبقة الكادحة . وبما أن الحرية ليست إلا امتيازاً مقصوراً على الطبقة السائدة ، فإن الثورين سوف يستخدمون نفس الوسائل . . فالصحافة من هذه الوجهة ليست إلا أداة تنقل للجماهير خليجات الهيئات الحركة ، أى الحزب وزعمائه .

وإذا انتقلنا إلى مفهوم حرية الصحافة فى البلاد الديمقراطية الليبرالية التى تعترف صراحة بهذا المبدأ ، نرى أن هذه الحرية تسبب مشكلات ليس من السهل حلها . وهى التوفيق بين الحريات الفردية وبين ضرورات الحياة الجماعية ، والواجب المفروض على كل فرد ألا يسئ استغلال الحرية ليؤذى غيره . ومهما يكن نظام الصحافة حراً ، فإنه لا يمكن أن يصبو إلى حرية مطلقة . إن حرية الصحافة لا يمكن أن تطبق بدون قيد أو شرط ، وبمعنى آخر ، فى ديمقراطية منظمة تنظيمياً صحيحاً ، يجب أن تفهم الحرية وتمارس مع مراعاة المسئولية التى هى نتيجتها والعامل الملطف لها . ولا تتضمن دساتير البلاد الديمقراطية الليبرالية جرائم الرأى ، فمن حق الفرد فيها أن يقول ويكتب كل شئ ، ولكن على شرط ألا يقدف فى حق أحد أو يسبه وألا يضر غيره ومصالحهم . إن حرية التعبير لا تذهب هى الأخرى إلى حد تعريض أمن الدولة الداخلى أو الخارجى

للخطر ، ولا تذهب كذلك إلى حد التحريض على اقرار الجرائم حتى لو كان هذا التحريض قد جاء عن إيمان فلسفى أو دينى أو سياسى . فعندما تدرك الصحافة مسئوليتها ، وعندما تفهم أنه لا توجد حقوق بدون واجبات ، تصبح جديدة بالحرية التى كفلت لها تحت شروط معينة . إن حرية الرأى والتعبير عنه مازالت موضع اهتمام منظمة الأمم المتحدة . فى ١٩ أكتوبر ١٩٦١ وافقت اللجنة الاجتماعية التابعة لهذه المنظمة باثنين وعشرين صوتاً ضد صوت واحد - وهو صوت أوروغواى - على مشروع الاتفاق الخاص بحرية الرأى ، والذى ينص على عدم إقلاق أحد بسبب آرائه وعلى حق حرية التعبير الذى يشمل حرية البحث عن الأخبار والأفكار من كل نوع وتلقيها ونشرها دون اعتبار للحدود ، شفويةً وتحريراً أو طباعة . . ولكن ممارسة هذه الحريات تقتضى واجبات ومسئوليات خاصة . وتجزى الاتفاقية إخضاع هذه الحريات لبعض القيود التى يجب أن تحدد صراحة ، احتراماً لحقوق الآخرين وسمعتهم وحماية للأمن القومى أو النظام العام أو الصحة أو الأخلاق .

ويهتم الاتحاد الدولى للصحفيين بحرية الصحافة بالغ الاهتمام ، فقد أبدى فى سنة ١٩٦٦ قلقه الشديد على ظاهرة تركيز الصحف التى تزداد خطورة يوماً بعد يوم ، وأشار إلى أن حرية الصحافة تتطلب تعدد الصحف وتنوعها . وأبدى اعتراضه على كل تركيز يتجاوز الضرورات الاقتصادية التى تفرضها المنافسة بين الصحف وبين مختلف وسائل

الاتصال بالجماهير . ولاحظ الاتحاد أنه حتى في البلاد التي تعترف بحرية الصحافة وتحافظ عليها ، فإن هذه الحرية لا تمارس إلا جزئياً . وأكد حق الصحف في رفض إفشاء مصادر الأخبار .

### حرية الصحافة في مصر :

أول تشريع للمطبوعات عرفته مصر هو الذي أصدره نابليون بونابرت في سنة ١٧٩٩ وتلاه الجنرال عبد الله منو في أمره الصادر سنة ١٨٠٠ بشأن جريدة (التنبيه) التي حالت ظروف الحملة الفرنسية دون صدورها .

وفي عهد محمد علي صدر أمر في سنة ١٨٢٣ يحرم طبع أى كتاب في مطبعة بولاق إلا بإذن من الباشا . وعند تولى سعيد باشا حكم مصر ، صدر تشريعان يفرض أولهما الرقابة الواقية على المطبوعات ولا يميز نشر الصحف من دون الحصول على الرخصة من ديوان الداخلية ، أما التشريع الثانى فيختص بالأجانب ، فهو يمنع صحفهم من نشر كل نقد لأعمال الحكومة . وكان على الأجنبي الذى يريد أن يصدر صحيفة أن يقدم طلباً إلى نظارة الخارجية . وكان على الصحف الأجنبية التى تصدر في مصر أن تكذب وتصحح الأخبار التى تنشرها صحف أوروبا وغيرها عن مصر وحكومتها .

وفي عهد الخديو إسماعيل تم إنشاء قلم للصحافة في وزارة الخارجية

ليقوم بالإجراءات المتعلقة بالجرائد وغيرها من المطبوعات . وكان هذا « القلم » يقوم بالإشراف على الصحافة ومراقبة ما تنشره . وقد ظل يؤدي عمله حتى صدور قانون المطبوعات المصري في نوفمبر ١٨٨١ . وكان على الأجنبي الذي يريد إصدار صحيفة أن يكتب إلى قنصليته التي تخبر بدورها قلم الصحافة الذي يتصل بديوان الخديو ليستأذن المسئولين فيه ، ويعرض الطلب على الخديو نفسه . أما المصريون والعثمانيون ، فكانوا يتقدمون إلى قلم الصحافة رأساً يطلبون الترخيص لهم بإصدار الصحف . ويقوم القلم ، بعد فحص الطلب ، بعرضه على الخديو . وظلت الحال كذلك إلى أن صدر قانون المطبوعات في ١٨٨١ الذي ينص على وجوب طلب الترخيص قبل إصدار أية صحيفة ، كما فرض دفع التأمين وأعطى الحكومة حق تعطيل الصحيفة أو مصادرتها أو إغلاقها بأمر من ناظر الداخلية بعد الإنذار ، وقرار من مجلس النظار بدون إنذار ، وذلك حفاظاً على النظام العام والآداب العامة والدين . ولوزير الداخلية كذلك ، حسب هذا القانون . أن يمنع دخول ما يرى عدم صلاحيته من المطبوعات والصحف التي تصدر خارج مصر . وبعد الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢ أغلقت صحف الثورة . وصدر قرار بمنع موظفي الدولة من مراسلة الصحف العربية والإفريقية وبمعاينة المخالفين بالفصل من الوظيفة ، كما فرضت الرقابة على المطبوعات . وحين استتب الأمر للإنجليز في مصر أهملوا تطبيق قانون



المطبوعات ابتداء من ١٨٩٤ .

وفى مارس ١٩٠٩ صدر قرار من مجلس النظار يقضى بإعادة العمل بقانون المطبوعات الصادر سنة ١٨٨١ وذلك ردعاً للصحف عن تجاوزها الحدود وعن الفوضى التى وصلت إليها . وفى يونيو ١٩١٠ صدر قانون ينص على أن الجنج التى تقع بوساطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا الجنج المضرة بأفراد الناس تحكم فيها محاكم الجنائيات ويكون حكمها غير قابل للاستئناف . وتدخل بريطانيا الحرب فى أغسطس ١٩١٤ وتعلن الأحكام العرفية وتفرض الرقابة على الصحف فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ . وتعلن بريطانيا الحاية على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ . وفى اليوم التالى يتم خلع الخديو عباس الثانى وينصب السلطان حسين كامل مكانه . ولم تلغ الرقابة على الصحف والمطبوعات إلا فى ٢٦ يونيه ١٩١٩ . ولكنها لا تلبث أن تعود فى ١٨ ديسمبر ١٩١٩ نتيجة للاضطرابات التى سادت البلاد ، ثم ترفع ثم تعود فى ٥ مارس ١٩٢٠ . وأخيراً تلغى فى ١٥ مايو ١٩٢١ ، ولكن اضطهاد الصحف ومحاكمتها ظل قائمين .

وفى ١٩ أبريل ١٩٢٣ صدر الدستور المصرى ونصت المادة ١٥ منه على أن « الصحافة حرة فى حدود القانون ، والرقابة على الصحف مشطوبة ، وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور كذلك ، إلا إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى . »  
وعندما تولى محمد محمود باشا الوزارة فى سنة ١٩٢٨ عطل الدستور

واستعادت الحكومة سلطتها فى تعطيل الصحف إدارياً تطبيقاً لنصوص قانون سنة ١٨٨١ . وشدد قانون المطبوعات الجديد الذى وضعته حكومة إسما عيل باشا صدق فى يونيه ١٩٣١ الخناق على الصحافة . وعدل هذا القانون بقانون جديد صدر فى فبراير ١٩٣٦ ألغى النص الذى يتضمنه قانون سنة ١٩٣١ والذى كان يقضى بإلغاء الجريدة أو إغلاق المطبعة بالطريق الإدارى .

وتعلن الأحكام العرفية بعد أن هاجمت ألمانيا النازية بولنده وذلك فى أول سبتمبر ١٩٣٩ مشعلة الحرب العالمية الثانية . وفى نهاية هذه الحرب يقرر مجلس الوزراء فى يونيو ١٩٤٥ إنهاء الرقابة على الصحف والنشرات الدورية وغيرها من المطبوعات إلا فيما يتعلق بما ينشر عن المسائل العسكرية . وإباحة الاجتماعات العامة ومنع اعتقال أى فرد بوساطة السلطة القائمة على الأحكام العرفية . وقد صدر هذا القرار تمهيداً لرفع الأحكام العرفية الذى تم فى ٧ أكتوبر ١٩٤٥ بعد انتهاء حرب اليابان ؛ ولكن ما لبث أن أعيد فرضها فى ١٣ مايو ١٩٤٨ بمناسبة حرب فلسطين لتلغى فى ٢٨ أبريل ١٩٥٠ . ولكنها تفرض من جديد فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ بعد حوادث هذا اليوم . وتظل الأحكام العرفية مفروضة بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وخلال أزمة مارس ١٩٥٤ ترفع الرقابة على الصحف من ٥ مارس وحتى ٢٩ منه وتعاد ثانية . وتلغى الأحكام العرفية فى ٢٦ يونيو ١٩٥٦ لتعاد خلال حرب السويس فى أول نوفمبر ١٩٥٦ .

وهكذا تستمر الرقابة على الصحف سواء باسم الأحكام العرفية أو باسم أمن الدولة ، إلى أن يصدر في ٢٤ مايو سنة ١٩٦٠ قرار جمهوري بتنظيم الصحافة . وجاء في المذكرة التفسيرية لهذا القانون : « إن ملكية الشعب لوسائل التوجيه الاجتماعي والسياسي أمر لا مناص منه في مجتمع تحددت صورته باعتباره مجتمعاً ديمقراطياً اشتراكياً تعاونياً ، بل إن ذلك الوضع يصبح نتيجة منطقية لازمة لقيام اتحاد قومي (الاتحاد الاشتراكي العربي فيما بعد) يوجه العمل الوطني الإيجابي إلى بناء المجتمع على أساس من سيادة الشعب وتحمله بنفسه مسئوليات العمل لإقامة هذا البناء .

« وإذا كان منع سيطرة رأس المال على الحكم من الأهداف الرئيسية الستة للثورة باعتباره أحد الطروق القومية إلى إقامة ديمقراطية حقبة ، فإن هذا يستتبعه بالتالي ألا تكون لرأس المال سيطرة على وسائل التوجيه ، لأن قوة هذه الوسائل وفعاليتها مما لا ينكره أحد ، ووجود أية سيطرة لا تستهدف مصالح الشعب على هذه القوة . . . يستطيع أن يمنح بها إلى الانحرافات قد يكون لها أثرها الخطير على سلامة بنية المجتمع . كما أن مجرد وجود مثل هذه السيطرة يشكل تناقضاً كبيراً مع أهداف المجتمع ووسائل بنائه .

« وليس هناك من يجادل في أن ملكية الشعب لأداة التوجيه الأساسية وهي الصحافة ، هي العاصم الوحيد من هذه الانحرافات ، كما أنها الضمان الثابت لحرية الصحافة بمضمونها الأصيل ، وهي حق الشعب

في أن يتابع مجريات الحوادث والأفكار وحقه في إبداء رأيه فيها وتوجيهها بما يتفق وإرادته .

« وعلى هذا النحو يتحقق للصحافة وضعها في المجتمع الجديد باعتبارها جزءاً من التنظيم الشعبي الذي لا يخضع للجهاز الإداري ، وإنما هي سلطة توجيه ومشاركة فعالة في بناء المجتمع ، شأنها في ذلك شأن غيرها من السلطات الشعبية كالمؤتمر العام للاتحاد القومي (الاتحاد الاشتراكي فيما بعد) وكمجلس الأمة » .

ولا شك في أن هذا القانون قد خلص الصحافة من سيطرة رأس المال ووضعها في أيدي الشعب من حيث المبدأ . ولكن من حيث الواقع أصبحت أداة في يد السلطة الحاكمة . وظلت هذه حال الصحافة في مصر إلى قيام ثورة ١٥ مايو ١٩٧١ ، فقد بدأ القيد المفروض عليها ينحف شيئاً فشيئاً ، إلى أن جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ فأعطت الصحافة قدراً آخر من الحرية سرعان ما أثبتت أنها جديرة به . بيد أن الحرية تقابلها مسئولية ، وكلما زاد إدراك الصحافة لمسئوليتها أمام المجتمع زادت حريتها . وكلما تقدم شعب على طريق التنمية ازداد حرية ، فالشعوب المختلفة تكون حريتها متخلفة كأحوالها الاقتصادية ، والشعوب المتقدمة يكون مفهومها للحرية متقدماً .

## الصحف وحماية مصادر الخبر

في سنة ١٩٥٥ قدم السكرتير العام للأمم المتحدة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريراً عن «مسألة حماية مصادر الإعلام التي يستقى منها المشتغلون بالصحافة أخبارهم» والمتفق عليه بوجه عام أن عدم إفشاء اسم مصدر الخبر شرط ضروري لحرية الصحافة والإعلام ، ذلك أن الصحفي ، إن لم يستطع ضمان كتمان اسم مصدر الخبر إن طلب ذلك ، فإنه قد يفقد مصدراً هاماً من مصادر الأخبار ، في ميدان يجب أن تقوم الصحافة فيه بدور رئيسي ، لأنه يتصل بالمصلحة العامة . إن من طبيعة عمل الصحفي أن يبحث عن الأخبار عند الأشخاص الذين يعرفونها دون غيرهم ، وفي أغلب الأحيان يطلب هؤلاء الأشخاص من الصحفي عدم إذاعة أسمائهم للأخبار التي قدموها له .

وفيما عدا بعض الاستثناءات الناجمة عن جهل لرسالة الصحافة ، فإنه لا يوجد ، على وجه العموم ، أى اعتراض على المبدأ . وبما أنه لا توجد حرية مطلقة ، فإنه لا يوجد كذلك حق مطلق لعدم إفشاء اسم مصدر الخبر . وكل ما يطلب في هذا الصدد هو الاعتراف للصحفيين بحق كتمان اسم المصدر بالشروط المعمول بها في المهن الأخرى . غير أن هذا الحق الذي يتمتع به المشتغلون بالصحافة خاصة يتطلب نظاماً خاصاً

وحدوداً خاصة لابد منها لحماية الصالح العام . ولا يمكن لهذه الحدود أن توجد إلا في الحالات التي يؤدي فيها هذا الحق إلى التستر على وسائل غير جديرة بالصحفي أو التي تشكل خطراً جدياً على الوطن .

إن تطور المجتمع العالمي يؤدي إلى تضيق حرية الإعلام . إن قيود النشر وحدوده تتضاعف يوماً بعد يوم . لابد إذن من بذل الجهود لضمان حرية عمل الصحفي وكل من يستطيع أن يزوده بالأخبار في سبيل المصلحة العامة ، وذلك في المجالات التي يمكن التعبير فيها عن الرأي دون أدنى ضغط .

غير أن ثمة مسائل تعترض ضمان هذا الحق . وفي مقدمة هذه المسائل حق الصحافة في أن تنشر مقالاً أو خبراً دون أن تذكر اسم كاتبه أو مصدره . فالكاتب أو المحرر ، حسب هذا الرأي ، حر في إظهار اسمه أو في إخفائه عن قرائه . ويعترض على هذا الرأي بأنه إن كان للإنسان الحرية في نشر آرائه ، كان من حق القانون أن يعرف شخصيته ليحاسبه إن هو أخطأ في استعمال هذا الحق . ويرى بعض رجال القانون أن من حق رئيس التحرير أن يحتفظ بسرية مصدر المقال أو الخبر عملاً بحرية الصحافة واستقلالها . ويذهب المنادون بحق عدم الكشف عن مصدر الخبر إلى أنه يندر أن يقوم شخص واحد بعمل صحفي يضر المجتمع الذي يعيش فيه . فالصحفي حين ينشر مقالاً أو خبراً إنما يعمل عادة بوحى جماعة لها رأى سياسي معين تدعوله ، فالجريمة - إن وجدت - لا يمكن أن

تكون من فعل شخص واحد يستحق العقاب ، بل هي نتيجة لشعور ينتاب حزباً أو مجموعة من الناس تضمهم أمان واحدة . لذا حرصت الدول ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، على منع الصحف من وقوعها تحت سيطرة رجال المال والأعمال والسفارات الأجنبية .

وعلى الرغم من هذه الضمانات التي تكفلها قوانين الصحافة أو المطبوعات ، فإن جرائم النشر تقع . . تقع أحياناً عن حسن نية ، وتقع أحياناً أخرى عن سوء نية ، إن عدم كشف مصدر الخبر يحمي الفاعل الأصلي ، غير أنه لا بد من وجود شخص مسئول يدفع ثمن هذا الانحراف للمجتمع الذى تعتبر الحكومة نفسها مسئولة عن حمايته .

ولكن إلى أى حد يمكن للصحفى أن يتمتع بهذا الحق . . إن لكل حق حداً . ولا شك فى أن حد حق عدم الكشف عن المصدر هو أمن الدولة الذى تضيق كل الحقوق أمامه ، لأنها مستمدة منه ولأنها إذا فقدته فقدت كيائها معه .

## الصحافة فى عصر الإلكترونيات

تواجه الصحافة - وهى على عتبات القرن الواحد والعشرين - مشكلتان خطيرتان تهددان حريتها بل وجودها نفسه كوسيلة لها طبيعتها الخاصة من وسائل الاتصال بالجمهور ، وهاتان المشكلتان هما : التقدم

التكنولوجى ومنافسة الإذاعة والتلفزيون .

لقد قطعت صناعة الصحافة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية شوطاً بعيداً فى مضمار التقدم التقنى ، ودخلت عصر الميكنة الذاتية فى عدد كبير من البلاد المتقدمة تكنولوجياً ، فإن أكثر من مائة دار صحفية فى الولايات المتحدة تستخدم فى الوقت الحالى حاسبات إلكترونية للحاجات المباشرة المتصلة بإنتاج صحفها . فى مجال صف الحروف أمكن بفضل استخدام أنترطد الورق المثقوب إعطاء الأمر للآلات بصف الرصاص وسبكه عن بعد . وتستخدم هذه الطريقة لصف حروف جريدة أمريكية تطبع فى باريس ، وهى الأنترناشيونال هيرالد تريبيون . وفى اليابان ، حيث لا توجد مشكلة ضبط الأسطر المطبعية ، لأن الكتابة اليابانية تسمح بوضع نفس عدد الرموز فى السطر الواحد ، فإن جهازاً يسمى « كونجى » ينقل الأخبار رأساً على آلة المونونيب مجموعة بالحروف اليابانية ومعدة للطبع . ولكن أعظم تقدم فى هذا المضمار هو الاستنساخ طبق الأصل الذى يسمح بتصوير صفحة من جريدة على بعد . فثمة جهاز مزود بخلية كهربائية تقرأ النص وتحول كل نقطة منه إلى إشارة كهربائية ، ثم بوساطة الموجات الدقيقة ترسل الصفحة كاملة من طوكيو إلى سابورو بخزيرة هوكايدو الواقعة على مسافة ألف كيلو متر ، وذلك بعد بضع دقائق من تجهيزها فى طوكيو . ويتم طبع الصورة خلياً بفضل نص صفت حروفه وإخرج عن بعد . وتستخدم هذه الطريقة جريدة ( آسائى شيبوم ) وغيرها



من صحف اليابان .

وقد حل الجمع التصويرى محل سبك الحروف . وتقوم هذه الطريقة الجديدة على تحويل النص أولاً إلى شريط من الورق المثقوب يمر أمام جهاز للجمع التصويرى . وبعد لحظات يبرز من شق فى جانب الجهاز النص مصوراً بكامله ومعدداً لعملية الإخراج .

ويمكن الآن صف حروف جريدة من ٢٤ صفحة بالجمع التصويرى فى أربع ساعات ونصف ساعة ، وبمعمونة اثني عشر شخصاً . ولكن هذه الطريقة لا تتم بدون حاسب ألكترونى . فن الناحية العملية يقوم الحاسب الإلكترونى بضبط ترتيب الحروف على السطر وقطع الكلمات فى المكان المناسب ويوضع الشرطة الرابطة فى آخر السطر . ويستخدم الجهاز أيضاً فى استعمال رمز متفق عليه معه لاختيار نوع الحروف وحجمها ، وذلك بمجرد لمسة فى أول المقال الذى يراد صف حروفه . ويقوم الحاسب الإلكترونى من جهة أخرى بعملية التصحيح . فإصلاح خطأ فى التفكير أو فى المخطوط أو خطأ مطبعى يتطلب إعادة عملية الجمع التصويرى ولصق النص المصحح ، مما يستغرق خمس دقائق على الأقل . وتوفيراً لهذا الجهد تحتفظ الحاسبة فى ذاكرتها بسبعين حرفاً ، ولا يصدر للجهاز الجمع التصويرى الأمر بالتقاط صور الحروف إلا بفارق سبعين حرفاً . فإذا اكتشف خطأ فى هذه الأثناء صدر أمر إلى الحاسبة الإلكترونية بإيقاف الجمع التصويرى فى انتظار النص الجديد .

وفى مجال الكلاشة أو صنع الأكلشة ، فإلى جانب أجهزة الأكلشة نصف الأتوماتيكية ، مم إعداد أجهزة أتوماتيكية . ومن جهة أخرى فإن الطابعات الدوارة (الروتاتيف) التقليدية البالغة الإتقان قد تقدمت تقدماً كبيراً فى طباعة الألوان . ووصلت سرعتها إلى ثمانين ألف نسخة فى الساعة لكل مخرب من مخارجها . وبالنسبة للجرائد الصغيرة والمتوسطة (اليسمية) فإن طباعتها سوف تقوم مستقبلاً على إحلال الأوفست محل الطباعة بالحروف المعدنية التقليدية . وإن العملية الإضافية التى تقوم على طبع النص على أسطوانة من المطاط قبل تمريره على الورقة التى يراد طبعها ، إذا ما تم تنسيقها مع عملية إخراج النص المجموعة حروفه بجهاز الجمع التصويرى ، حققت إنتاجاً يصل إلى حوالى سبعين ألف نسخة فى الساعة .

وهكذا تجد الصحافة نفسها أمام مصير محتوم . فالمعدات القديمة تبلى . وسوف تجد كل المنشآت الصحفية نفسها مضطرة إلى تجديد جانب من معداتها . وينبغى عليها حينئذ أن تختار بين الاستمرار على الطريقة القديمة أو الأخذ بالتقنيات الحديثة .

وبالنسبة للبلاد النامية يتساءل الناس الآن إذا ما كان من الصواب شراء المعدات الثقيلة ، القديمة ، أو تطبيق طرق الطباعة الطليعية دون المرور بمراحل تاريخ تكنولوجيا الطباعة التى مرت بها البلاد المتقدمة . هذا من حيث طباعة الصحف ، أما من حيث تحريرها فثمة

تغييرات هامة حدثت سوف تتبعها بلا شك تغييرات أخرى . فإن كل الأخبار التي تتلقاها قاعات التحرير من برفيات مرسلة على المبرقات الكاتبة ( تابلتر ) ومقالات قام بتحريرها الصحفيون وبيانات بعث بها المراسلون المحليون ، سوف تحول إلى ذاكرة أسطوانية ممغنطة . وتوجد الآن أجهزة تقرأ النصوص المضروبة على الآلة الكاتبة . والأبحاث جارية للوصول إلى صنع أجهزة تستطيع أن تملأ النصوص وأن تحول ما دونته إلى إشارات إلكتروستاتية . ويصبح الشريط الممغنط ذاكرة الحاسبة الإلكترونية . ويصل عدد الإشارات التي يمكن احتزانها على هذه الأشرطة إلى عدة ملايين . وتوضع هذه الأشرطة داخل خزانات واسعة . وفي دورانها بسرعة هائلة يمكن حل رموزها بأشعة إلكترونية دقيقة تقف جزءا من الثانية ، على الإشارات المراد فك رموزها وإعادة تقديمها مصروبة على الآلة الكاتبة ومجهزة لمن يريد استخدامها . وسوف يمكن في المستقبل تألية المحفوظات ، كما سوف يمكن تخزين كل المعلومات القديمة على الأشرطة الممغنطة نفسها . وفي عدد كبير من مراكز التوثيق في الدول المتقدمة يتم الآن تصنيف إلكتروني لكل البيانات التي تقدمها المكتبات والمحفوظات . ويكنى الضغط على زر لإحضار المعلومات المحفوظة المتصلة بالموضوع المراد دراسته أو الاطلاع عليه .

أما التحول الثاني الذي سوف يطرأ على الصحافة فهو تمكن رئيس التحرير أو صالة التحرير من معالجة الموضوعات الصحفية إلكترونياً .

فسوف يكون أمام رئيس التحرير مجموعة من الشاشات التى تشبه شاشات التلفزيون ، يظهر فيها أولاً بأول نص كل ما سوف يدخل فى الذاكرة الممغنطة . وفى الوقت نفسه ، وبمجرد أن يضغط على زر آخر فى اللوحة التى أمامه على المكتب تظهر خلاصة للأخبار التى وصلت على المبرقات الكاتبة ، وكذلك محتوى ما كتبه المحررون من موضوعات .

وتظهر الصفحات التى صفت حروفها بالجمع التصويرى على شاشة أكبر ، مساحتها تساوى مساحة الصفحة التى يجرى توضيحها . وبقلم الكترونى يمكن إحاطة نص صحفى ليرى رئيس التحرير أو سكرتيره فى مكتب آخر ، وعلى شاشة أخرى ما يجرى له من تنقيح . وسوف يصبح بالإمكان مجموع عدد من الأسطر وإحلال أخرى محلها ، وكذلك تكبير بنط حروف إحدى مقالات الصفحة وتصغير بنط مقال آخر فى نفس الوقت ، مع مراقبة التغير الذى يحدث فى إخراج الصفحة . ويستطيع الحاسب الإكترونى أن يحدد درجة سهولة قراءة النص وفهمه . فهناك فرائى يمكن استخلاصها من تواترات الكلمات وطول الجمل وعددها ، فتقدر مدى غموض النص أو سهولة قراءته ، ويتولى العقل إعطاء هذه الدرجة لرئيس التحرير . وثمة عدادات تسجل نسبة الأخبار الدولية والقومية والمحلية فى الصفحة وفى مجموع الصفحات ، فيستطيع رئيس التحرير أن يكيف طبعة جريدته حسب الحاجة ومقتضى الحال . وهناك تحول ثالث ينتظر أن يحدث ، وهو اختفاء الطباعة البارزة

والاستعانة بالطرق الإلكترونية وسوف يكون في مقدور أسطوانات ، طابعات الأوفست مستقبلاً أن تطلع أى حرف يصدر لها أمر إلكترونى بطبعه ، بحيث يصبح فى الاستطاعة تغيير محتوى النص تبعاً لوصول الأخبار أثناء دوران الطباعة .

ويتوقف التحول الرابع على إدخال طريقة نقل صورة الصحيفة إلى البيوت . فليس بمستبعد أن نرى فى المستقبل القريب الجريدة ، وقد انبسطت على شاشة التليفزيون بمجرد الضغط على زر .

ولا شك أنه سوف يترتب على هذا التطور التكنولوجى آثار عميقة على المهن الصحفية وعلى حرية الصحافة . إن أربع مهن صحفية سوف تتأثر بهذه التغييرات ، وأولها هى مهنة الصحفي ذاتها . فلا حاجة بنا لأن نشير إلى الآلة الكاتبة الكهربائية الخفيفة التى سوف تحل محل الآلة العادية التى يستخدمها الصحفي اليوم ، ولن نشير كذلك إلى المبرقة الكاتبة الخصوصية التى سوف تسمح له - أينما وجد - بأن يرسل نصاً بالتلكس إلى قاعة التحرير حيث يضرب كنشرة من نشرات وكالات الأنباء على المبرقة المستقبلية ، ذلك أن هذه التغييرات لن تعدل من طبيعة مهنته . ولكن يجب أن نقرر أنه من المحتمل أن يطلب من الصحفي فى الغد القريب أن يضرب قصته الإخبارية أو تعليقه أو مقاله على آلة كاتبة خاصة ضابطة للأسطر وناقلة للنص على شريط مثقوب بحيث يغذى مباشرة آلة للجمع السطرى ( لينوتيب ) . وهكذا يصبح الصحفي نصف

عامل ، مادام سيطلب منه أن يضرب نصاً معداً لأن يسبك في الرصاص وأن العقل الإلكتروني ، باتصاله المباشر بجهاز التلكس وبمبرقات وكالات الأنباء الكبرى ويذاكرته المغناطيسية المخترنة للأخبار ، لاشك في أنه سوف يحول الصحفي إلى آلة أو سوف يجعله على الأقل عبداً للآلة .  
بتعين على الصحفيين إذن إن أرادوا الإبقاء على الصحافة وعلى حريتها وعلى دورها الوطني والقومي ، أن يحافظوا على ثلاثة أنواع من التوازن :

التوازن بين رجل القلم والأجير . فنتيجة لتركيز المؤسسات الصحفية أصبح الصحفي أجيراً أو مستخدماً أو شبه موظف في دار صحفية باللغة الضخامة ، في حين ينبغي أن يظل رجل قلم وكاتباً حراً ومستولاً ، وإنساناً يتحمل المسؤولية كاملة أمام مجتمعه الصغير وأمام المجتمع الإنساني الكبير .  
ومن جهة ثانية ينبغي على الصحفي أن يحقق التوازن بين الإنسان والآلة . ففي هذا العصر الذي نعيش فيه ، عصر الحاسبات الإلكترونية ، يجب ألا تطفئ الآلة على الإنسان . وعلى الصحفي أن يمنع إمكانية الفكر في الصحافة .

أما التوازن الثالث فيجب أن يقوم بين الثقافة المكتوبة والثقافة السمعية البصرية . فبقاء الصحافة المكتوبة مع انتشار التليفزيون في كل مكان هو شرط بقاء الثقافة المكتوبة في مواجهة ثقافة أخرى مشروعة هي الثقافة السمعية البصرية . غير أن الصحافة المكتوبة لن تصمد إلا إذا

تمكنت ، بفضل عمقها وفطنتها وحكمتها وطول خبرتها ، من تقديم شيء آخر غير « العابر » الذى يقدمه التلفزيون . إن على الصحفي فى عالم الغد أن يحقق هذا التوازن بين الصحافة المكتوبة والصحافة السمعية البصرية التى تتميز بالحياة والسرعة .

وسوف يصبح رئيس التحرير بمعاونة سكرتارية التحرير عقل الصحيفة المفكر أكثر من أى وقت مضى . فبفضل الشاشة التلفزيونية التى أمامه سوف يتحكم فى أية لحظة بجميع عناصر الصحيفة التى يُجرى تجهيزها . وسوف يصبح الرئيس المتصرف أكثر مما هو عليه اليوم لأنه سوف يركز ويقرر بنفسه . بيد أنه لن يتحول إلى إنسان آلى لأنه سوف يكون فى حاجة إلى حاسة اتخاذ القرارات السريعة فى عصر لا مكان للانتظار فيه ، هذه القرارات التى سوف تترتب عليها نتائج أخطر بكثير مما مضى .

كذلك سوف تبرز مشكلة عمال الصحافة . فإذا اختفت الطابعات الدوارة التقليدية ، وإذا اختفت آلات الجمع السطرى ، فإنه من البدهى أن تبرز مشكلة إنسانية نتيجة لهذا التقدم لا بد من إيجاد حل لها . وقد عرضت عدة حلول منها تكليف عمال الصحافة بمهمة الجمع التصويرى التى يمكن فى الواقع أن يقوم بها المختزلون على الآلة الكاتبة . أما الحل الثانى فيقوم على عدم الاستغناء عن العمال الموجودين بالفعل ، على ألا يحل عامل جديد محل العامل الذى ترك الخدمة لسبب أو لآخر ،

وهكذا إلى أن تتم تصفية هذه الفئة من العمال .

وهناك أيضاً مديرو المؤسسات صاحبة معدات الطباعة . ويتساءل المرء هنا : هل يمكن الإفلات من هذا التطور التكنولوجي ؟ . إن كل ما يمكن عمله هو تأجيله لا تلافيه . فلا بد إذن من مواجهة النتائج على كافة المستويات ، وخاصة ما يتعلق منها بالتركيز ، فكل هذه الطرق تؤدي إليه .

إن هؤلاء المديرين سوف ينخفض عددهم شيئاً فشيئاً نتيجة لهذا التركيز . ولن نذكر هنا كل عوامله ، ولكن لابد لنا من أن نشير إلى أن الميكنة الذاتية ، بما تتطلبه من نفقات تؤدي في أغلب الأحيان إلى التركيز . وعليه فإن هؤلاء المديرين سوف يجدون أنفسهم على رأس مؤسسات غاية في الضخامة . أما عددهم فسوف يتناقص نتيجة لهذا التركيز . وإزاء هذا الوضع الجديد يتحتم على كل العاملين في الصحافة أن يدافعوا عن حريتها التي هي في نفس الوقت حريتهم لأنها حرية المجتمع الذي يعيشون فيه .

لقد كانت حرية الصحافة فائداً دائماً وأساساً على الاستقلال في خدمة حرية الإنسان والدفاع عنها . ولكن الشكل الخارجي لهذه الحرية تغير مع الزمن ، فعندما أعلنت الثورة الفرنسية الكبرى حقوق الإنسان ، كانت حرية الصحافة عنصراً من عناصر حرية الرأي . وكانت تتضمن حرية القول والكتابة . وقد طرحت مبدأ إصدار «ورقة» وتوزيعها ، إن لم



يكن في الاستطاعة إصدار صحيفة . ولو أن حرية الصحافة اليوم لا تزال الحرية التي تقررت لها في أواخر القرن الثامن عشر لكان أثرها قد اختفى أو كاد .

إن كل مواطن لا يستطيع اليوم أن ينشر رأيه في الصحف . وبالأحرى فإنه لا يستطيع أن ينشئ صحيفة يعبر فيها عن هذا الرأي ، ذلك أن تأسيس جريدة أو مجلة يتطلب في الوقت الحاضر رؤوس أموال لا تتناسب مع الموارد الفردية لأغلب الناس . وبهذا الشكل التقليدي أصبحت حرية الصحافة حرية مقصورة على هؤلاء الذين يعملون في الصحف . وفي هذه الحدود أصبحت حرية الصحافة حرية الوصول إلى المصادر رأساً واختيار الأخبار دون تدخل السلطات العامة وتفسير الأخبار حسب ما يبدو للصحيفة أنه الصواب . ولكن في مقابل هذه الحرية تكون الصحافة مسئولة أمام القراء عن تزويدهم بالأخبار الصحيحة . كل الأخبار دون تفرقة بينها . فالنزاهة والتجرد أصبحا واجباً ملزماً في عصر الاحتكارات الصحفية ، إن أردنا أن نسمى الأشياء بأسمائها . ولما كانت لا توجد لدى أغلبية القراء الإمكانية المادية التي تساعد على التحقق من صحة الأخبار بالمقارنة بين ما ينشر في الصحف المختلفة يومياً أصبح لزاماً على صحافة اليوم أن تعلم المواطنين بموضوعية . لقد أصبحت حرية الصحافة حقاً ووظيفة . فهي تكفل للصحف الحصول على الأخبار بكافة الطرق المشروعة . وهي في نفس الوقت تلزم هذه الصحف بأن

تقدم للقراء كل الأخبار بعد التأكد من صحتها وتفسيرها والتعليق عليها دون تحيز نفكره أو نعصب لرأى .

إن ما يهمنا هنا هو حرية الصحافة المكتوبة . أما حرية الصحافة السمعية البصرية فمحدودة ، هذا إن سلمنا جدلاً بوجودها . وأن احتمالات الاكتشافات الإلكترونية الحديثة التي سوف تطور صناعة الصحافة المكتوبة سوف تخضع هذه الصحافة للوسائل السلوكية واللاسلكية التابعة للدولة .

وهكذا يجب التفكير في حرية الغد على أساس أنها حرية ينبغي أن تبقى على الرغم من حدود استخدام الوسائل السلوكية واللاسلكية . ولسوف تكون هذه الحرية حرية العقل ، حرية اختيار الرسالة الإخبارية وحرية مضمونها وتفسيراتها وحرية تكوين هيئات التحرير .

وإذا كان ليس في الوسع الحيلولة دون تكوّن السلاسل الصحفية ، فلا بد من المحافظة على تعدد الصحف . فالتوحيد يحطم عناصر الديمقراطية مهما بلغ حيادها . إن المؤسسة الصحفية ليست مؤسسة اقتصادية عادية . ولا يمكن أن ندعها تخضع لكل القوانين الاقتصادية لأنها هي التي تدافع عن الفرد وعن المجتمع وعن إنسانية الإنسان . إنها مؤسسة في خدمة الفكر لافي خدمة الخبر فحسب . لذا كان عليها أن تستمد من نبل هذه الرسالة التي تضطلع بها ، قوة تتيح لها الإفلات من القواعد العادية المفروضة على سائر المؤسسات الاقتصادية .

فيهذه الوسيلة فقط يمكن للصحافة المكتوبة أن تتغلب على المشكلة الأولى التي تواجهها ، ألا وهى مشكلة التقدم التكنولوجى وآثاره على اقتصاديات الصحافة وحريةها .

أما المشكلة الخطيرة الثانية التي تعترض طريق الصحافة المكتوبة فهي منافسة الإذاعة والتلفزيون لها . هذه المنافسة التي أخذت تشكل خطراً حقيقياً عليها ، خاصة في البلاد النامية . إن معركة البقاء سوف تكون ضارية ، ذلك لأن الصحافة تعوزها حرارة الصوت البشرى المقنعة والصورة المتحركة ، فقدرتها الاتصالية أضعف إلى حد ما من قدرة منافسيها .

وقد أدركت بعض الصحف الكبرى ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الدور الجديد الذي يجب أن تلعبه الصحافة المطبوعة ، بعد أن ظهرت أهمية الصحافة المسموعة (الراديو) أثناء الحرب ، حين قامت بنشر الأخبار والآراء خلف خطوط الأعداء . وبعد انتشار التلفزيون في الخمسينيات والستينيات فإن نقل الأصوات والصور عبر المسافات الطويلة هو وسيلة تعبير أقوى ألف مرة من الكتابة التي كان لها فضل وضع أسس الحضارات القديمة ، وكانت شعلتها المضيئة ، وأقوى كذلك من المطبعة التي وضعت أسس الحضارة التي نعيش فيها .

وهذه الأداة الجديدة للنشر والفريدة في نوعها - أى الإذاعة السمعية البصرية - بتقديمها المعرفة والإعلام للجماهير ، قد غيرت

حضارتنا جذرباً وأسهمت في تقريب الشعوب بعضها من بعض . ويمكن اليوم أن نقول إن الناس يعرفون الأحداث باستماعهم إلى نشرة الأخبار المذاعة أكثر من قراءتهم للصحيفة المطبوعة ، مما حمل بعض وكالات الأنباء على توزيع خدمتين متميزتين : خدمة عامة ، وهي الخدمة الموجهة للصحف ، وخدمة خاصة قوامها انتخاب الأخبار للراديو ، وهي عبارة عن ملخص للأخبار التي سبقت إذاعتها وأخبار آخر لحظة والأخبار المحلية .

فند ثلاثين سنة أو يزيد ، حين كان الناس يتوقعون حدثاً هاماً أو حين كان يقع هذا الحدث ، كانوا يخرجون من بيوتهم ليستطلعوا الأمر في ملاحق الصحف ، أما اليوم فإنهم يسرعون بالعودة إلى بيوتهم ليستمعوا إليه من الراديو أو يشاهدوه على الشاشة الصغيرة . والآن أصبحت الصحف في عدد كبير من البلاد مكتملة لما يذاع من الأخبار على الجاهز بواسطة هاتين الوسيلتين الإعلاميتين الجديدتين نسبياً . وغاية ما يرجى أن يحتفظ الجمهور بعادة استخدام هذا المكل .

إن جميع محطات الراديو في العالم تذيع اليوم عدة نشرات إخبارية خلال الأربع والعشرين ساعة ، بل إنها تقطع برامجها أحياناً لتقديم أخبارا هامة ، كما تنقل للمستمع مباشرة التحقيق الإذاعي للأحداث الهامة وتتلو عليه الرسائل الخارجية . وتتابع خطوة بخطوة تطورات الأحداث . وهكذا نجد أن نشرة الأخبار قد وطدت أقدامها في دائرة الإعلام

الحديث ، هذه الدائرة الجديدة الواسعة . وهى تقوم بدور كبير مقصور عليها وحدها دون غيرها من وسائل الإعلام . وهذا الدور يقتضى منها أن تقدم إعلاماً مستمراً موجزاً وسريعاً وكاملاً ، فى حين تقدم الصحيفة المطبوعة الأحداث مفصلة وتعلق عليها وتقومها وتوضحها إن كانت فى حاجة إلى توضيح وتربطها بعضها ببعض .

فالإذاعة تنشر الخبر قبل الصحف ، ولكن الصحف تستطيع - وهذا هو دورها الرئيسى اليوم - أن تفسر هذا الخبر وتعلق عليه ، بل أن تحيله إلى تقرير أو تحقيق صحفى مفصل يرضى فضول القارئ الذى استمع إلى الخبر ويريد أن يعرف عنه المزيد من المعلومات . إن أول ما يبحث عنه القارئ فى جريدته هو الحدث الذى يعرفه ، فإذا شاهدنا حادثاً ما أو سمعناه فى الراديو ، فإننا نبحث فى الصحيفة عن حكايته أو خبره ، فقد ارتفع توزيع الصحف اليومية إلى الضعف غداة وفاة الرئيس جمال عبد الناصر وطبعت جريدة ( الموند ) الفرنسية غداة وفاة الجنرال ديغول ٨٠١٠٠٠ نسخة بدلاً من ٤٨٩,٧٠٠ فى اليوم السابق ، وطبعت جريدة (فرانس سوار) الشعبية مليونى نسخة بدلاً من ١,٣٨٠,٠٠٠ فى اليوم السابق

إن القارئ ينتظر من جريدته أن تجيب عن السؤال «لماذا» الذى كان وقفاً على المجلات الأسبوعية والشهرية إلى وقت قريب . إن وظيفة الصحافة المطبوعة .. كما يقول عالم الاجتماع الكندى الشهير

ماكلوهان - هي كشف النقاب عما خفى من الأمور. ويتفق كارفر والهورت وكانتريل على أن الوظائف العقلية في التصرف والتذكر والإيحاء تستثار بفعالية أكبر عند الاستماع ، في حين أن القراءة تثير الاتجاه النقدي والتمييزى عند الناس .

كذلك يرى جانب من رجال الصحافة في البلاد الصناعية المتقدمة أنه نتيجة لسعة انتشار الراديو والتلفزيون وتعدد النشرات الإخبارية طوال الأربع والعشرين ساعة ، فقد الحُزِر المثير طعمه ، هذا الحُزِر الذى يختار له عادة « مانسيت » أى عنوان يمتد بعرض الصفحة ولا يضيف جديداً على ما جاء في نشرة البارحة التى خرجت من محطة الإذاعة وعرفها الناس جميعاً ، فزال بذلك عنصر المفاجأة أو الإثارة الذى كانت تلجأ إليه الصحافة المطبوعة لتزيد من توزيعها . إن مدرسة هيرست وبوليتزر الصحفية التى ظهرت في الولايات المتحدة في الربع الأخير من القرن الماضى والتى امتد تأثيرها إلى أورربا وعرفتها مصر قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية والتى تعرف أيضاً بالصحافة الصفراء أو صحافة الإثارة . لم يعد لها مكان في عالم الراديو والتلفزيون .

إن الشكل والمضمون الجديدين اللذين تطورت إليهما بعض الصحف وسوف تتطور إليهما الصحافة المطبوعة كلها ، إن عاجلاً أو آجلاً ، قد ظهرا واضحين على سمات بعض صحف البلاد المتقدمة ، فقد اختفت العناوين العريضة من هذه الصحف وحلت التحقيقات الجادة فيها

والموضوعات الصحفية المدروسة محل الأخبار المكتوبة على عجل وبأسلوب الهرم المقلوب أو المعكوس الذى لم يعد ثمة داع له فى الظروف الجديدة التى تحياها الصحافة . وخشى الصحفيون «التقليديون» على هذه الصحف «الجريئة» من أن تبور ، ولكن ارتفاع توزيعها وقوة تأثيرها على الرأى العام المحلى والدولى طمأن هؤلاء الوجلين المتشائمين وأقنعهم أو على الأقل أقنع أغلبهم بأن الصحافة يجب أن تقدم شيئاً يختلف عما تقدمه وسائل الإعلام الجديدة ، يجب أن تقدم شيئاً دسماً يتناسب وهيبة الكلمة المطبوعة والدور الاجتماعى الذى تقوم به فى سبيل تكوير المواطن الصالح .

" وإن الدراسات الميدانية التى أجريت بمناسبة إضراب صحف نيويورك اليومية فى ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٣ لمدة تزيد على ثلاثة شهور بينت عدم إمكانية الاستغناء عن الصحافة المكتوبة أو إحلال وسيلة إعلامية أخرى محلها . وقد أشرف على هذه الدراسات الأستاذ ديفتر من جامعة كولومبيا .

فى أى بلد متحضر يملك كل بيت فيه جهازا تليفزيونياً أو أكثر يعلن ٧٦.٤ ٪ من المفحوصين أن الصحف تنقصهم . وإذا أكد ٨٣ ٪ من الأشخاص الذين تم سؤالهم فى أول الإضراب أنهم يكفون بالأخبار التى يقدمها الراديو والتليفزيون ، فإن هذه النسبة هبطت إلى ١٨ ٪ فى نهاية الإضراب . كما صرح عدد كبير من المفحوصين بأنهم «لا يستطيعون

العتيش بلاصحف.. فالذى يعيش بلاصحف كالذى يمشی بلا حذاء» .

وعلى أى حال فإنه من الصعب تقدير أثر الراديو والتلفزيون على حجم توزيع الصحف . غير أنه من المؤكد أن توزيع الصحف فى الولايات المتحدة قد ارتفع خلال السنوات الأخيرة . ولكن ليس وفقا لنسبة زيادة عدد السكان . وفى دراسة أجراها لاوتون على ولاية أوكلاهوما ظهر أن مشاهدى التلفزيون فى مجموعهم يقرءون الصحف أكثر من غيرهم من الناس ، ولكنه وجد أن الأكثر مشاهدة للتلفزيون أقلهم قراءة للصحف . ويفسر لاوتون هذه الظاهرة بأن أكثر قراء الصحف هم أكثر الناس ثقافة . وحين يقتنون جهازاً للتلفزيون يكونون أقل انشغالا به عن سواهم من الناس .

أما فى إنجلترا فقد ظهر أن صحف الخبر الكبرى فقدت على وجه العموم جانباً من قرائها منذ انتشار التلفزيون . ولكن هذا الهبوط فى عدد النسخ المباعة لم يمس الصحف الجادة التى يقبل عليها المثقفون من القراء . وقد أجرت هيئة الإذاعة والتلفزيون الفرنسية استقصاء ظهر فيه أن ١٧٪ من مشاهدى التلفزيون يكملون أخبار الجريدة التلفزيونية بنشرة الأخبار المذاعة بالراديو ، فى حين أن ٤٨٪ منهم يكملونها بقراءة الصحف .

وإذا انتقلنا إلى المجالات وجدنا توزيعها فى زيادة مستمرة فى الولايات



المتحدة على الرغم من انتشار التلفزيون. ولكن الجدير بالملاحظة أنه كلما ارتفع المستوى الثقافى للمجلة زاد عدد قرائها . وقد تبين أن هذا النوع من المجلات قد تضاعف عدد نسخه المطبوعة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و حين لم تستطع المجلات ذات المستوى المتوسط أو دون المتوسط أن تحتفظ بعدد قرائها . ويلاحظ بوجارت أن نسبة زيادة توزيع الصحف النسائية أقل من نسبة هذه الزيادة فى الصحف الأخرى ، ويعمل ذلك بأن المرأة أشد تعلقاً بالتلفزيون من الرجل. وقد لوحظ أن المجلات المصورة فى بريطانيا قد هبطت توزيعها منذ ظهور التلفزيون فيها عدا الصحف النسائية التى يزداد انتشارها يوماً بعد يوم . بعكس ما هو ملاحظ فى الولايات المتحدة ، أما فى فرنسا فقد استطاعت الصحف الأسبوعية المصورة أن تحتفظ بمكانتها ، بل إن عدد قرائها فى زيادة مستمرة على الرغم من منافسة التلفزيون لها .

فالصحيفة تؤدى مجموعة كاملة من الوظائف ، فهى مصدر إخبارى ووسيلة من وسائل الهروب من الواقع وأداة من أدوات الهيبة والإعتراف لأنها تتيح للإنسان أن يتألق فى الأحاديث والمناقشات ، وهى وسيلة للاتصال الاجتماعى بالنسبة للأشخاص المنعزلين أو المنفردين .

إن عدد كبيراً من الناس يرى أن الصحافة المكتوبة أكثر حيوية من وسائل الاتصال الأخرى . وأن اختفاء الصحف المؤقت من مدينته بسبب إضراب العمال أو عطل ميكانيكى طارئى يؤدى إلى اضطراب سير الأمور

في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . وبدون  
 الصحيفة يشعر الإنسان بأنه وحيد في مدينة لا صديق له فيها .  
 إن للكلمة المطبوعة قوة أثبت بكثير من قوة الكلمة المسموعة أو  
 الصورة . ويستطيع القراء أن يرجعوا إليها كلما أرادوا ذلك . وأن التقارير  
 الإخبارية المنشورة في الصحيفة يمكن قصها وحفظها في ملف خاص  
 ليعود إليها الباحثون في أى وقت يشاءون . إن هذا الواقع يزيد المخبر  
 الصحفي شعوراً بأنه يكتب للتاريخ وأنه سهم في تثبيت وضع الصحيفة  
 باعتبارها مؤسسة مستقرة ومستمرة .

## الكتاب القادم :

يوميات طبيب في الأرياف د . دمرداش أحمد



## هَذَا الْكِتَابُ

لا يوجد تعريف دقيق للصحافة . . فبعض الباحثين يعتبرها حرفة وبعضهم الآخر يعرفها بأنها فن . . في حين يؤكد المثاليون أنها رسالة قبل كل شيء . .

والصحافة بعيداً عن كل هذه الاعتبارات استعداد طبيعي . . ثم هي فن وعلم ورسالة . . ولأن حضارتنا هي حضارة الكتابة . . والفكر والعقل . . فستظل الصحافة في مقدمة وسائل التثقيف . .

وهذا الكتاب عرض تاريخي وفني للصحافة بقلم أستاذ متخصص له خبرته في هذا المجال .